«أعاهد الله ثم أعاهدكم، أن أتخذ القرآن دستوراً، والإسلام منهجاً، وأن يكون شغلي الشاغل: إحقاق الحق، وإرساء العدل، وخدمة المواطنين كافة بلا تفرقة ... ثم أتوجه إليكم طالباً منكم أن تشدُّوا أزري، وأن تعينوني على حمل الأمانة، وألاَّ تبخلوا عليَّ بالنصح والدعـاء».

عبد الله بن عبد العزيز

الذكرى التاسعة .. اعـــ

من أقوال خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) :

« ستظل محبة أبناء هذا الشعب تملك عليَّ مشاعري، وتملأ وجداني، وتشغل تفكيري، وتحفزني إلى خدمة ديننا الحنيف، مستظلاً وإياكم بهدي الله ورعايته ».

« كم أنا فخور بكم، والمفردات والمعاني تعجز عن وصفكم، أقول ذلك ليشهد التاريخ، وتكتب الأقلام، وتحفظ الذاكرة الوطنية، بأنكم صمام الأمان بعد الله لوحدة هذا الوطن، وأنكم صفعتم الباطل بالحق، والخيانة بالولاء وصلابة إرادتكم المؤمنة ».

« إن الدولة ماضية بعون الله في نهجها الإصلاحي المدروس المتدرج، ولن تسمح لأحد بأن يقف في وجه الإصلاح، سواء بالدعوة إلى الجمود والركود، أو الدعوة إلى القفز في الظلام والمغامرة الطائشة ».

اعتزاز وإنجاز

إعداد:
يوسف كامل خطاب

في السادس والعشرين من شهر جمادى الثانية عام ١٤٢٦هـ، الموافق للأول من شهر أغسطس عام ٢٠٠٥م، احتفل المواطنون السعوديون ببيعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) بالحكم، خلفاً لأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز (يرحمه الله)؛ ومنذ ذلك الحين، يحرص الشعب السعودي على الاحتفال بهذه المناسبة الغالية كلما حل موعدها من كل عام، تعبيراً عن محبتهم وسعادتهم واحتفائهم بمليكهم، الذي يتربع في سويداء قلوبهم، وتجديدا لوفائهم، وولائهم، وطاعتهم له.

وكان لاحتفالات ذكرى بيعة خادم الحرمين الشريفين هذا العام مذاقاً خاصاً، وعبقاً مميزاً، حيث إنها قد سُبقت بمناسبة عزيزة وغالية على نفوس أبناء الشعب السعودي، وهي مبايعة صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء والمستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين، وليا لولي العهد، وذلك في ٢٦ من شهر جمادى الأولى ١٤٣٥هـ، الموافق ٢٧ مارس ٢٠١٤م.

ونظرا لما تمثله مناسبة ذكرى بيعة خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) من أهمية، فسوف يسعى هذا التقرير إلى بيان معنى البيعة ودلالاتها، وما ترتب عليها من مكاسب وطنية خلال السنوات التسع الماضية من عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (أيده الله)، حيث استطاع خلال تلك الفترة الوجيزة من حكمه الزاهر أن يلبي احتياجات المواطنين، و يحقق متطلباتهم وطموحاتهم، وأن يرتقي بالمملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، وذلك من خلال تبنّيه (يحفظه الله) لمنظومة من الرؤى والاستراتيجيات، التي أثمر تنفيذها عن تحقيق الكثير من الإنجازات القيمة ، التي سيتطرق لها هذا التقرير بالتفصيل والتوضيح.

معنى البيعة ودلالاته

قد يستغرب بعض المتابعين من خارج المملكة من حرص الشعب السعودي على الاحتفال سنوياً بذكرى بيعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله)، إلاّ أن هذا الاستغراب سرعان ما يزول عندما يعلم المتابع أن البيعة لا تمثل بالنسبة لشعب المملكة العربية السعودية مجرد ذكرى عابرة لتولّي خادم الحرمين مقاليد الحكم، وإنما هي مناسبة عامرة بالمعاني، حافلة بالدلالات، التي تبعث فيهم مشاعر الفخر والاعتزاز والطمأنينة والسعادة، فمن أبرز المعاني والدلالات التي تنطوي عليها ذكرى البيعة:

أولاً: أن البيعة هي المصطلح السياسي الإسلامي الذي يُعبّر به عن رضا المحكومين عن حاكمهم، والتزامهم بالسمع والطاعة لكل ما يصدر عنه من أوامر وتوجيهات وقوانين وتعليمات، واعتبار ذلك واجباً شرعياً لا تجوز مخالفته أو النكوص عنه، مادام الحاكم المسلم مقيماً لشرع الله، حاكماً بكتابه وسنة نبيه في كافة شؤون الدولة؛ والبيعة بهذا المعنى هي ركن رئيس من أركان (عقد الحكم) في الإسلام، الذي تفخر المملكة بأنها الدولة الوحيدة من الدول العربية والإسلامية التي تقيمه على الأرض - ليس في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز (يحفظه الله) فحسب، وإنما منذ ما يقارب ثلاثة قرون مضت، عندما تولى (آل سعود) الحكم في شبه الجزيرة العربية، وأقاموا عليها دولة إسلامية تقترب في نهجها من دولة الإسلام في عصورها الأولى الزاهرة - وهو ما يجعل من ذكرى البيعة مناسبة وطنية للتأكيد على الهوية الإسلامية، التي يشرف الشعب السعودي بالانتساب إليها عقيدة وشريعة وحكماً ونهجاً، من خلال حرص قادته على الالتزام بنظام الإسلام في الحكم، متخذاً من عصور الإسلام الزاهرة - وعلى قائمتها عصر الراشدين - قدوة ومثلاً يسعى إلى الوصول إليه، مع مراعاة تغيّر الظروف الزمانية التي تتطلب تغيير الوسائل والأساليب لا القواعد والمبادئ.

ثانياً: أن البيعة في مضمونها، هي تعبير عن رضا الشعب عن قيادته، وثقته فيهم، والتفافه حولهم، وتلاحمه معهم، ومن ثم فإن الاحتفال بذكراها هو تعبير وتأكيد على مشاعر الرضا والاعتزاز التي يكنّها الشعب السعودي - ليس لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) وحده، وإنما لقادته من آل سعود بعامة، وللعاهل المؤسس الملك عبدالعزيز بخاصة، الذي كان له الفضل - بعد الله تعالى - في توحيد البلاد واستقرارها وأمنها، ولأبنائه الملوك (سعود وفيصل وخالد وفهد) (يرحمهم الله) وصولاً إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله (يحفظه الله) الذين كان لهم الفضل - بعد الله تعالى - في استمرار هذا

الكيان الشامخ وتطويره والارتقاء به وازدهاره، فالاحتفال بذكرى البيعة، وإن كانت تخص خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله)، إلاّ أنها تُعدّ تعبيراً من المواطنين عما يجيش بصدورهم من مشاعر الثقة والاعتزاز والفخر بأولئك الأفذاذ من القادة، الذين أسسوا وأشادوا ورفعوا البناء ليطاول عنان السماء.

ثالثاً: أن عهد خادم الحرمين قد شهد محاولات متعددة من الأعداء والخصوم والحاقدين والحاسدين، لإحداث الفتنة بين شعب المملكة وقادته، حيث تكررت الدعوات الحاقدة والتحريضات المشبوهة التي تدعو الشعب السعودي للخروج في الميادين والشوارع للاعتراض على قادته والتظاهر ضدهم، مثلما حدث في بعض الدول العربية، وكان رد الشعب السعودي الوفي على ذلك، هو زيادة التعلق بقادته وتوثيق عرى الارتباط بهم، وقد اتخذ من ذكرى البيعة مناسبة سنوية للتعبير عن هذه المشاعر الوطنية النبيلة تجاه قادته، مؤكداً لهم أن دعوات الفتنة ونداءات الفساد والإفساد لم تزده إلا تعلقاً وارتباطاً بهم وحباً جماً لهم، وسمعاً وطاعةً وولاء لكل ما يصدر عنهم. وكأني بالشعب السعودي يتخذ من ذكرى البيعة مناسبة لتوجيه رسالة واضحة وقاطعة لكل خصوم المملكة والحاقدين عليها ودعاة الفتنة فيها، أن موتوا بغيظكم وقهركم، فإنا بقادتنا فخورون، وخلفهم مصطفون، ولعهد بيعتهم راعون ومحافظون.

رابعاً: أن خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) منذ أن تولى مقاليد الحكم جعل شغله الشاغل «إحقاق الحق، وإرساء العدل، وخدمة المواطنين كافة بلا تفرقة». كما صرح بذلك في خطبة البيعة. وبذل في سبيل ذلك وقته وجهده وعقله وفكره، محققا لهم طموحاتهم وآمالهم في حياة كريمة، وخدمات وفيرة، ومنزلة رفيعة بين دول وشعوب العالم، وهو ما يجعل شعبه يزهو به ويفخر، ويفي له ويدعو، ويترقب ذكرى بيعته (يحفظه الله) ليحتفي بها ويحتفل، ويعتبر ذلك واجباً وطنياً على كل من حصد ثمار سياسته الحكيمة الرشيدة في الداخل والخارج.

خامساً: أن ذكرى البيعة تعد مناسبة لإبراز دور المواطنين في مسيرة البناء والتنمية التي قادها خادم الحرمين الشريفين بعزم وحكمة، وقدرة وروية، إذ إن الأيدي التي بايعته (أيده الله) من أبناء شعبه الوفي، هي ذاتها الأيدي التي دفعت عجلة التنمية بعزيمة وقوة في كافة الاتجاهات ومختلف المجالات، لتسفر عما أثمرته من إنجازات باهرة في مدة وجيزة، فالاحتفال بذكرى البيعة هو احتفال بشعب استجاب لتطلعات مليكه وطموحاته، وانطلق يشاركه في حمل الأمانة وتحمُّل المسؤولية، والعمل بجد وإخلاص وتفان، وصولاً للارتقاء المنشود والازدهار المأمول، وفي ظل هذا الالتفاف حول القائد، والاجتهاد لتنفيذ استراتيجياته وخططه،

تحقق ما تحقق للوطن والمواطن من إنجازات، مع عزم الجميع على استمرار البذل والعطاء لتحقيق المزيد.

ذكرى البيعة وحديث الإنجازات

حققت المملكة على مدى السنوات التسع الماضية من حكم خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) الكثير من الإنجازات التي تحتاج إلى عقود طويلة لإنجازها، سواء ما تم منها على المستوى الداخلي خاصاً بالوطن والمواطنين والأنظمة والقوانين، أو ما تم منها على المستوى الخارجي خاصاً بقدرات المملكة وقدرها الدولي والإقليمي، أو ما يتعلق بمكانها ومكانتها العربية والإسلامية؛ وسوف نخصص هذا التقرير لاستعراض أبرز ما تحقق من إنجازات داخلية في مختلف المجالات التنموية:

التنمية البشرية وإنجازاتها:

من البدهيات التي لا خلاف عليها، أن الإنسان هو غاية التنمية والتطوير وهدفهما الأول، كما أنه في الوقت نفسه هو الوسيلة أو السبيل إلى تحقيقهما على أرض الواقع، فلا أمل يمكن أن يُعقد في تحقيق تنمية أوتطوير لدولة ما، إذا لم يتم تطوير مواطنيها وتنميتهم - اجتماعياً، وصحياً، وعلمياً، وثقافياً، وفكرياً ... إلخ - ليتولوا بأنفسهم تنمية وتطوير أنفسهم ووطنهم.

ومن هذا المنطلق، بادر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله ابن عبدالعزيز (يحفظه الله) - منذ توليه مقاليد الحكم - إلى تبنّي الاستراتيجيات والخطط والاتجاهات التي تتعلق ببناء الإنسان، وتحقق له كافة الاحتياجات - المعنوية والمادية - وترتقي به إلى أفضل المستويات، لكونه محور التنمية والتطوير وهدفهما الأول؛ واعتبار تلك المهمة إحدى المهام والمسؤوليات الرئيسة التي سيسعى جاهداً إلى القيام بها وتحقيقها خلال عهده الزاهر، وذلك ما ضمنه خطاب البيعة، حيث قال (يحفظه الله): «أعاهد الله ثم أعاهدكم، أن أتخذ القرآن دستوراً، والإسلام منهجاً، وأن يكون شغلي الشاغل: إحقاق الحق، وإرساء العدل، وخدمة المواطنين كافة بلا تفرقة».

ومن يطالع إنجازات خام الحرمين الشريفين في مجال التنمية البشرية، ويقف عند بعض تفاصيلها، يعلم أنه (يحفظه الله) قد وفّى بما عاهد عليه الله ثم عاهد عليه شعبه، وأنه قد حقق لمواطنيه الكثير من الغايات والطموحات، ولبّى لهم حاجاتهم ومتطلباتهم، بعد اطّلاعه عليها من خلال زياراته التفقدية لمناطق المملكة للتعرف على ما تحتاج إليه من مشاريع تنموية، وزياراته المفاجئة لبعض الأحياء الفقيرة في بعض مدن المملكة ليتلمس بنفسه احتياجات الأسر الفقيرة ويقوم بتلبيتها، ما جعله ينال - عن جدارة واستحقاق - محبة مواطنيه وطاعتهم وولائهم، ويغدو مبعث اعتزازهم وفخرهم وصدق انتمائهم لوطنهم، وتلك واحدة من

دلالات الاحتفال بذكرى البيعة كما أشرنا فيما سبق.

ويستطيع المتابع لجهود خادم الحرمين الشريفين لتحقيق التنمية البشرية، أن يجدها بصورة واضحة في ما تم إنجازه على المستوى الاجتماعي، والصحي، والتعليمي، وهي المجالات الثلاثة الرئيسة التي تتصل بحياة الإنسان اتصالاً مباشراً، وتمنحه الشعور بالاستقرار والطمأنينة والأمن النفسي والاجتماعي؛ وفيما يلي رصد لبعض ما تم تحقيقه من إنجازات في كل قطاع من تلك القطاعات:

١ ـ الإنجازات الاجتماعية:

جعل خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) رفع المستوى المعيشي للمواطنين نصب عينيه، وكانت سبيله إلى تحقيق هذا الأمر (يحفظه الله) هي العمل على مسارين متوازيين:

الأول: إصدار الأوامر والقرارات الملكية المتوالية، التي تحسّن أوضاع المواطن المعيشية، ومتابعة تنفيذها وفقاً للمراحل الزمنية المحددة لها.

الثاني: دعم القطاعات الحكومية والأهلية التي تقدم خدماتها المباشرة للمواطن ـ كصناديق التنمية والضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية ... ونحوها ـ ورفع كفاءتها وقدراتها، وتطويرها المستمر، لتواصل تقديم خدماتها للمواطن بمستوى عالٍ ومميز، مع متابعة تلك القطاعات للتأكد من قيامها بمسؤولياتها.

و نستعرض فيما يلي أبرز الانجازات الاجتماعية التي تحققت على مدى السنوات التسع الماضية:

أولاً: رفع المستوى المعيشي للمواطنين: ذلك عبر الإجراءات التالية:

❑ البدء في إصدار الأوامر الملكية التي استهدفت تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين وتخفيف أعبائهم المالية، ففي ١٤٢٦/٧/١٧هـ،الموافق ٨/٢٢ /٢٠٠٥م ـ أي بعد أقل من شهر من تولي خادم الحرمين الشريفين مقاليد الحكم ـ أصدر (يحفظه الله) مجموعة أوامر ملكية، كان من أبرزها:

- زيادة رواتب العاملين بالقطاع الحكومي من عسكريين ومدنيين، بنسبة ١٥٪ لمواجهة أعباء غلاء المعيشة وارتفاع أسعار السلع عالمياً، وصرف راتب شهر أساسي لشاغلي المرتبة الخامسة فما دونها من المدنيين، وشاغلي رتبة (رئيس رقباء) فما دونها من الأفراد العسكريين.
- زيادة مخصصات الجهات الحكومية التي تقدم خدماتها للمواطنين، حيث قامت الدولة بضخ المزيد من الأموال في تلك الجهات لتواصل تقديم خدماتها للمواطنين، وكان في مقدمة الجهات التي دعمتها الدولة آنذاك: الضمان الاجتماعي، والكهرباء، والمياه، وصندوق التنمية العقاري، وبنك التسليف وصندوق التنمية الصناعي ... وغيرها.
- تخفيض أسعار المحروقات (البنزين والديزل) لتخفيف الأعباء عن المواطنين،

حيث أدى هذا القرار إلى تخفيض تكلفة استهلاك الوقود في المركبات الخاصة، فضلاً عن تخفيض تكلفة نقل السلع والبضائع، مما خفف العبء عن المواطنين.

• تخصيص مبلغ قدره ثمانية آلاف مليون ريال من فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٥- ١٤٢٦هـ لدعم الإسكان الشعبي في بعض مناطق المملكة.

❑ مواصلة الدولة دعمها السخي للمواطنين لتحسين مستواهم المعيشي؛ وقد تجلى ذلك في مجموعة الأوامر الملكية التي صدرت في ١٤٣٢/٣/٢٠هـ، الموافق ٢٠١١/٢/٢٣م، واتبعت بأخرى صدرت في ١٤٣٢/٤/١٣هـ الموافق ٢٠١١/٣/١٨م حيث تضمنت حزمة من الأوامر التي استهدفت تذليل العقبات التي تواجه المواطن في حياته الاجتماعية، وخصوصاً ما يتعلق منها بمسكنه العائلي، أو دخله الشهري، أو أعبائه المالية؛ حيث سعت تلك الأوامر إلى:

• تحقيق الاكتفاء لمستحقي الضمان الاجتماعي ومن شابههم، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- رفع الحد الأدنى لعدد أفراد الأسرة التي يشملها الضمان من (٨) أفراد إلى (١٥) فرداً.

- تفعيل البرامج المساندة في الضمان الاجتماعي ودعمها، كبرنامج: (الأسر المنتجة)، وبرنامج: (الفرش والتأثيث)، وبرنامج: (بطاقة الشراء المخفض)... وغيرها.

- توسيع الخدمات المقدمة من الرعاية والتنمية الاجتماعية وتطويرها لتحقيق الاحتياجات المطلوبة للمستفيدين منها، كذوي الاحتياجات الخاصة، وأسر الموقوفين (السجناء)، ومؤسسات رعاية الأحداث من الجنسين، والأسر الحاضنة والبديلة للأيتام .. وغيرها.

- زيادة مخصصات الجهات الأهلية التي تقدم الدعم لتلك الفئة من أبناء المجتمع كالجمعيات الخيرية والجمعيات التعاونية ... وغيرهما.

• صرف راتب شهرين لجميع موظفي الدولة، ومكافأة شهرين لطلاب وطالبات التعليم العالي، تقديراً لدورهم في بناء الوطن وإسهامهم في تشييد صروحه، وترسيخاً للروح الوطنية العالية التي تسهم في تقدم الوطن وتطويره.

• تثبيت بدل غلاء المعيشة، الذي سبقت الإشارة إليه، ليكون ضمن الراتب الأساسي.

• اعتماد الحد الأدنى لرواتب كافة فئات العاملين في الدولة من السعوديين بثلاثة آلاف ريال شهرياً، بعد استكمال الإجراءات النظامية الخاصة بذلك بشكل عاجل، مع تثبيت جميع العاملين بالدولة بعقود مؤقتة على وظائف رسمية، ومن ثم يتسنى لهم الحصول على كافة الامتيازات التي يحصل عليها موظفو الدولة.

• إعفاء المقترضين من الصناديق الحكومية من سداد كل أو بعض القروض المستحقة عليهم، وفقاً للتفصيل التالي:

- إعفاء جميع المتوفين المقترضين من (صندوق التنمية العقارية) للأغراض السكنية الخاصة، من سداد القروض المستحقة عليهم، دون أية شروط.

- إعفاء جميع المتوفين المقترضين من (البنك السعودي للتسليف والادخار) من سداد القروض الخاصة بالأغراض الاجتماعية دون أية شروط.

- إعفاء جميع المقترضين من (صندوق التنمية العقارية) و (البنك السعودي للتسليف والادخار) للأغراض الاجتماعية الخاصة، من قسطين لمدة عامين.

ثانياً: العمل على توفير المسكن الملائم للمواطنين، وذلك من خلال الأوامر الملكية التالية:

❑ دعم رأس مال صندوق التنمية العقارية بمبلغ إضافي قدرة أربعون مليون ريال، لتمكينه من تلبية الطلبات الكثيفة على القروض، وسرعة الحصول عليها.

❑ رفع قيمة الحد الأقصى للقرض السكني المقدم من الصندوق من (٣٠٠) ألف ريال، إلى (٥٠٠) ألف ريال، مع ضمان عدم تأثير رفع قيمته على عدد المستفيدين من قروض الصندوق.

❑ إلغاء شرط امتلاك المتقدم للقرض لأرض للبناء عليها، وذلك بهدف إتاحة الفرص لأكبر عدد من المواطنين للتقديم على الصندوق للحصول على قرض البناء.

❑ استحداث (وزارة الإسكان) لتحل محل الهيئة العامة للإسكان، وتتولى مشاريع الإسكان في مختلف مناطق المملكة؛ وقد أسندت إليها عند تأسيسها عدة مهام، منها:

• البدء في بناء خمسة ألف وحدة في مناطق المملكة كافة، وتخصيص مبلغ وقدره (٢٥٠) مليار ريال لتنفيذ هذا الأمر؛ مع تحديد الأسلوب الأمثل لتحقيق ذلك. وقد بدأت ثمرات هذا الدعم السخي تبدو للعيان،

خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) يطلع على مجسم المدينة الجامعية للطالبات بجامعة الملك سعود.

حيث بدأت وزارة الإسكان في تلقي طلبات المواطنين الراغبين في الحصول على تلك الوحدات، لتسليمها لهم خلال الأشهر القليلة القادمة.

• الاشتراك مع لجنة وطنية - مؤلفة من: وزير الشؤون البلدية والقروية، ووزير المالية ووزير الاقتصاد والتخطيط - لوضع الترتيبات اللازمة لتنفيذ مشروع الإسكان الشعبي، والإشراف عليه، والرفع إلى مقام خادم الحرمين الشريفين بتقرير شهري عنه.

• مشاركة اللجنة - سالفة الذكر - في الاجتماع مع أمراء المناطق للعمل على إيجاد أراض لوزارة الإسكان - كلٌ في منطقته - وتسهيل الاستفادة منها لهذا الغرض واتّخاذ الإجراءات العاجلة لإنجاز ذلك.

ثالثاً: التصدي لمشكلة البطالة، سعياً إلى القضاء عليها:

أولى خادم الحرمين الشريفين اهتماماً خاصاً لمشكلة البطالة، وذلك لكونها أحد الأسباب الرئيسة لانحراف الشباب وتبديد طاقاتهم وقدراتهم فيما لا يفيد، بل وربما فيما يضرهم ويضر أسرهم ومجتمعهم الذي أهدر طاقاتهم بعدم توفير فرص عمل شريفة ومناسبة لهم، ولذلك كله كان خادم الحرمين الشريفين صريحاً وحازماً في إعلان الحرب على البطالة، وقد عبّر عن ذلك بقوله (يحفظه الله): «إن إعداد المواطن السعودي المنتج يأتي في قمة اهتمام الدولة، ولذلك فإن توفير فرص العمل سيكون أحد الأهداف الرئيسة التي نسعى لتحقيقها، مع ما يتطلبه ذلك من توفير المناخ المناسب لاقتصاد حقيقي، ومن شأن ذلك إيجاد فرص وظيفية مناسبة لأبنائنا وبناتنا».

وقد واجهت الدولة مشكلة البطالة من خلال عدة إجراءات، منها:

❑ إحداث العديد من الفرص الوظيفية في مختلف القطاعات الحكومية للمواطنين والمواطنات، فضلاً عن تثبيت من يعملون على وظائف مؤقتة بالدولة.

❑ حث مؤسسات القطاع الخاص - عبر قوانين جديدة للعمل والتوظيف - على المسارعة في سعودة الوظائف بصورة تدريجية، واعتبار ذلك واجباً وطنياً على القطاع الخاص أن يقوم به على أكمل وجه. وتم تكليف وزارة العمل بمتابعة هذا الأمر، ورفع تقرير ربع سنوي يتضمن ما تم تحقيقه من نسب السعودة في المؤسسات الخاصة وما تم اتخاذه من إجراءات تجاه المخالف منها.

❑ صرف مخصص مالي - قدرة ألفا ريال شهرياً - للمواطنين الباحثين عن العمل في القطاعين الخاص والعام، وقد بدأ صرف هذا المخصص اعتباراً من ١٤٣٣/١/١هـ، ويستمر صرفه لمدة سنتين كحد أقصى إلى أن يحصل المستفيد منه على فرصة عمل مناسبة على اعتبار أن تلك المدة كافية لإثبات عدم جدية المواطن في البحث عن فرصة عمل.

❑ التوسُّع في إنشاء المدن الصناعية الكبرى في مناطق المملكة المختلفة لإيجاد فرص عمل لأبناء المناطق التي تقام فيها تلك المدن؛ وذلك للحد من البطالة، فضلاً عما

تسهم به تلك المدن في وقف الهجرة الداخلية، وتوطين الصناعات الكبرى في المملكة.

٢. الإنجازات الصحية:

نظراً لأهمية الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة في حياة الفرد والمجتمع، اهتم خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) بتوفيرها للمواطنين والمواطنات في كافة مناطق المملكة؛ وقد شهد القطاع الصحي في عهده الزاهر قفزات تطويرية هائلة لتواكب الكثافة السكانية المتزايدة، والمتطلبات الصحية المتصاعدة، وتمثلت أبرز الخطوات التي اتخذت في هذا المجال فيما يلي:

❑ إنشاء المراكز الطبية المتخصصة:

شهدت سنوات حكم خادم الحرمين الشريفين إنشاء العديد من المراكز المتخصصة في أنحاء المملكة، حيث بلغ إجمالي تلك المراكز (٢٨) مركزاً اشتملت على مختبرات صحية وطبية، ومراكز للسكري، ومراكز لطب الأسنان، إضافة إلى المختبرات وبنوك الدم.

❑ توسعة وبناء المدن الطبية المتكاملة:

وهي من المشاريع التي لقيت اهتماماً بالغاً من قبل وزارة الصحة في عهد خادم الحرمين الشريفين، ورُصدت آلاف الملايين من الريالات لإتمامها، فعلى مدى السنوات التسع الماضية تم توسعة وبناء المدن الطبية الشاملة التالية:

• مدينة الملك فهد الطبية بالرياض: وهي إحدى المدن الطبية التي تم توسعتها لتصل سعتها السريرية إلى (٨٥٠) سريراً، وتضم المدينة: مركزاً للأورام، ومركزاً للعلوم العصبية، ومركزاً للقلب، ومركزاً للأبحاث، ومبنى للإدارة، إضافة إلى الإسكان الخاص بمنسوبي المدينة.

• مدينة الملك عبدالله الطبية بمكة المكرمة: وهي من المدن التي تم إنشاؤها في عهد خادم الحرمين الشريفين، وتبلغ سعتها (١٥٠٠) سرير، وتشتمل على: المستشفى التخصصي، ومركز القلب، ومركز زراعة الأعضاء، ومركز الأورام، ومركز العلوم العصبية، ومستشفى النساء وولادة الأطفال، ومستشفى العيون، والمستشفى التأهيلي، والعيادات الخارجية، ومختبر مركزي لأبحاث الحج، ومبنى للخدمات، ومبنى للإدارة، واسكان المدينة الطبية.

• مدينة الملك خالد الطبية بالمنطقة الشرقية: وتبلغ سعتها السريرية (١٥٠٠) سرير، وتشتمل على: المستشفى التخصصي بالدمام، ومركز زراعة الأعضاء والأورام، ومركز القلب، ومركز العلوم العصبية، ومستشفى الظهران التخصصي للعيون، ومستشفى تأهيلي، وعيادات خارجية، ومركز للأبحاث، ومبنى للخدمات، ومبنى للإدارة والمؤتمرات، وسكن للمدينة الطبية.

• مدينة الملك فيصل الطبية بعسير: وتبلغ سعتها (١٣٥٠) سريراً، وتشتمل على: المستشفى التخصصي بعسير، ومركز القلب، ومركز العلوم العصبية، ومركز الأورام، ومستشفى العيون، ومستشفى تأهيلي، وعيادات خارجية، ومركز للأبحاث، ومبنى للإدارة، ومبنى للخدمات، وسكن للمدينة الطبية.

• مدينة الأمير محمد بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود بالمنطقة الشمالية: وتبلغ سعتها (١٠٠٠) سرير، وتشتمل على: مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي بالجوف، ومركز للأورام، ومركز للقلب، ومستشفى للعيون، ومستشفى تأهيلي، ومركز للعلوم العصبية، ومبنى للخدمات، ومبنى للإدارة والمؤتمرات، ومسكن للمدينة الطبية.

❑ إنشاء مراكز للعناية المركزة في مناطق المملكة:

حرصت وزارة الصحة في عهد خادم الحرمين الشريفين على توفير مراكز للعناية المركزة في ستة مدن مختلفة موزعة على مناطق المملكة، لتقديم خدماتها إلى سكان تلك المناطق بمدنها المختلفة، حيث أقيم مركز للعناية في كل مدينة من المدن التالية: الرياض، وجدة، والأحساء، والدمام، والمدينة المنورة، وعسير. ويبلغ إجمالي السعة السريرية لتلك المراكز (٦٢٠٠) سرير. وقد أسهمت هذه المراكز في حلّ مشكلة نقل الحالات الحرجة لمسافات طويلة بين مناطق المملكة المختلفة.

❑ تطوير البنية التحتية للعديد من مستشفيات المملكة:

شهدت العديد من مستشفيات المملكة إحلالاً وتطويراً لبنيتها التحتية، حيث تم تنفيذ (٤٤) مشروعاً تطويرياً للمستشفيات على مرحلتين:

الأولى: وتشمل (٢٢) مشروعاً في كل من: الرياض، ومكة المكرمة، والمنطقة الشرقية، والمدينة المنورة، وحائل، والقصيم، وعسير، وتبوك، والجوف، وجازان، ونجران.

الثانية: وتشمل إحلال وتطوير البنية التحتية لـ (٢٢) مستشفى في كل من: الرياض، ومكة المكرمة، والمنطقة الشرقية، والمدينة المنورة، والقصيم، وعسير، والباحة، وجازان، ونجران.

❑ توفير التأمين الطبي للعاملين بالقطاع الخاص:

من المشاريع الهامة التي أُنجزت في عهد خادم الحرمين الشريفين في المجال

حققت المملكة الريادة العالمية في عمليات فصل التوائم السيامية.

الصحي، أنه تم إلزام المؤسسات الخاصة بتوفير التأمين الطبي للعاملين فيها، سواء كانوا من المواطنين أو المقيمين من العمالة الوافدة.

❑ إنشاء مركز متخصص لنقل وزراعة الأعضاء:

ويتولى هذا المركز التنسيق بين المستشفيات في مجال نقل وزراعة الأعضاء، كما يتولى مهمة نشر الوعي بين الناس - بالوسائل المختلفة - بأهمية التبرع بالأعضاء بعد الوفاة، لأنها تسهم - بعد توفيق الله ومشيئته - في إنقاذ حياة شخص آخر.

❑ التطوير المستمر لما يقدم للمواطنين من خدمات صحية (علاجية ووقائية وتأهيلية)، وذلك عبر العديد من الإجراءات، ومنها:

• استحداث العديد من البرامج التي ترفع مستوى الخدمة الصحية المقدمة للمواطنين، مثل:

- برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للبعثات الصحية، وهو برنامج سنوي يسعى إلى تقديم الخدمات المتكاملة للمواطنين في مناطق المملكة المختلفة.

- برنامج علاقات المرضى، الذي يتم تطبيقه في مستشفيات وزارة الصحة وغيرها من المستشفيات التابعة لوزارة الحرس الوطني، ووزارة الدفاع والطيران ووزارة الداخلية، والكثير من المستشفيات الأهلية، ويُعدّ هذا البرنامج حلقة وصل بين المستشفى والمستفيدين من خدماته، لحل مشاكلهم وتسهيل حصولهم على الخدمة الصحية الأفضل، واستطلاع آرائهم فيما يقدم لهم من خدمات للاستفادة منها في تلافي السلبيات وتعزيز الإيجابيات.

- برنامج توفير الرعاية المنزلية للمرضى في منازلهم، وهو برنامج استحدثته وزارة الصحة بهدف توفير خدمات الرعاية الصحية والمنزلية الميسّرة للمرضى المحتاجين لها، وتعزيز إسهامات أسر المرضى في متابعة مرضاهم إلى أن يستعيدوا عافيتهم بشكل يحفظ كرامتهم دون عناء، وبما يؤدي إلى توفير أسرَّة المستشفى لمرضى جدد في حاجة ماسة إليها، وهو من البرامج الهامة، وخصوصاً في الحالات المرضية المزمنة أو حالات الشيخوخة أو الحالات التي تحتاج إلى وقت طويل في علاجها.

• استحداث أقسام وإدارات جديدة للمستشفيات سعة (١٠٠) سرير فأكثر، كقسم رعاية المرضى المنومين، وقسم تسهيل إجراءات خروج المرضى، وإدارة جراحات اليوم الواحد ... وغيرها من الأقسام والإدارات التي استحدثت في مستشفيات وزارة الصحة وغيرها من المستشفيات الحكومية.

• التوسُّع في خدمات طب الأسرة والمجتمع، والتي يتم تقديمها من خلال المراكز الصحية لتخفيف الضغط على المستشفيات المتخصصة، حيث تم خلال عهد خادم الحرمين الشريفين افتتاح المزيد من مراكز طب الأسرة في مدن المملكة ومحافظاتها لتقديم الرعاية والخدمات الصحية الأساسية لمحتاجيها.

❑ الاهتمام بالعنصر البشري القائم

جامعة الملك سعود للعلوم الطبية بالحرس الوطني، أول جامعة متخصصة في العلوم الطبية بمنطقة الشرق الأوسط.

بالرعاية والخدمات الصحية:

حيث شهد عهد خادم الحرمين الشريفين زيادة مضطردة في أعداد الخريجين من الأطباء والأخصائيين الفنيين في المجالات الطبية (الأشعة، والتحاليل، والمختبرات، والإسعاف... وغيرها)، فضلاً على الممرضين والمشرفين الطبيين وغيرهم، ويعود ذلك إلى افتتاح المزيد من الجامعات والكليات والمعاهد المتخصصة في العلوم الطبية، والتي من أحدثها (جامعة الملك سعود للعلوم الصحية) التابعة لوزارة الحرس الوطني.

وفضلاً عن زيادة أعداد الخريجين في المجال الصحي، فإن المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين قد شهدت زيادة كبيرة في أعداد المبتعثين للخارج من الأطباء لإعدادهم وتأهيلهم ورفع مستوى تحصيلهم العلمي والعملي، وحصولهم على أفضل الخبرات العالمية في مجالات الطب المختلفة، وبخاصة في التخصصات النادرة التي تحتاجها المملكة.

ولا شك أن النهضة الطبية الشاملة التي شهدتها المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين جعلت المملكة تتبوأ مكانة عالمية مرموقة في المجال الصحي، حيث أضحت المملكة مرجعاً طبياً وعلاجياً للعديد من الأمراض، وبخاصة أمراض وجراحة القلب والكبد، التي حققت فيها المملكة تقدماً كبيراً، وأجريت في مستشفياتها العديد من العمليات الناجحة. كما حققت المملكة مركزاً عالمياً متميزاً في مجال عمليات فصل التوائم السيامية - التي تم أغلبها بتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين وعلى نفقته الخاصة - وقد حققت المملكة رقماً عالمياً فريداً في هذا المجال، حيث أُجري فيها ما يزيد على (٣٣) عملية معقدة في مجال فصل التوائم، نُفّذ أغلبها في مدينة الملك عبدالعزيز الطبية بالرياض التابعة للشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني، وجُلُّها كُلّل بالنجاح ولله الحمد.

ولسنا في حاجة - بعد استعراض تلك الإنجازات القيّمة والمشرّفة في القطاع الصحي - أن نشير إلى أن ما تم تحقيقه يعود - بعد توفيق الله تعالى - إلى ما لقيه هذا القطاع من قبل خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) من اهتمام ورعاية وعطاء سخيّ - عكسته الميزانيات الهائلة التي رصدت له على مدى السنوات التسع الماضية - وجسّدته كلماته الأبوية التلقائية في لقاء له مع قيادات وزارة الصحة في إحدى المناسبات بقوله: «كل شيء فيه صحة الشعب السعودي أنا معه على طول الخط، وصحة المواطن تهمني، لأن أبناؤكم فيها، وأمهاتكم فيها، وآباؤكم فيها، ولأن أبناء الوطن هم أبناؤكم، ولهذا لازم الإنسان يداويهم مثل ما يداوي أبناءه لأن هؤلاء أبناؤكم وأبناء وطنكم».

٣ - الإنجازات التعليمية والعلمية:

يُعدّ التعليم إحدى الركائز الأساسية للتنمية البشرية، كما يُعد في الوقت نفسه السبيل الأمثل لتطوير المجتمع وتنميته الشاملة في مختلف المجالات، خصوصاً وأننا نعيش عصر المعلوماتية والمعرفة؛ ولذلك لم يكن مستغرباً أن يكون التعليم وتطويره هاجساً مؤرقاً لخادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله)، ليس منذ تسلمه مقاليد الحكم فحسب، وإنما منذ أن كان ولياً للعهد نائباً لرئيس مجلس الوزراء ورئيساً للحرس الوطني، حيث استطاع (يحفظه

جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، الجامعة الأولى للبنات في العالم.

الله) أن يمحو الأمية بين منسوبي الحرس الوطني في فترة وجيزة، مما أثمر عن حصول تلك المؤسسة العريقة على جائزة اليونسكو عام ١٩٩٩م لتميزها في تعليم الكبار.

وعندما تولى خادم الحرمين الشريفين مقاليد الحكم جعل تطوير التعليم من أهم أولوياته باعتبار التعليم ـ كما قال (يحفظه الله) ـ: «.. ركيزة للاستثمار والتنمية، والأجيال القادمة هم الثروة الحقيقية، والاهتمام بهم هدف أساسي»، وقد بادر (أيده الله) فور توليه بإصدار أوامره الملكية السامية لبدء نهضة تعليمية عملاقة تشمل كافة مراحل التعليم ومستوياته، وبخاصة التعليم الجامعي. وفيما يلي نستعرض أبرز مميزات وانجازات النهضة التعليمية التي بعثها خادم الحرمين الشريفين، وقادها بحكمة واقتدار على مدى السنوات التسع الماضية.

أ. مميزات النهضة التعليمية:

تميزت النهضة التعليمية التي تمت خلال السنوات التسع الماضية من عهد خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) بمميزات عديدة، نذكر منها:

أولاً: أنها نهضة شاملة لكافة مستويات التعليم ومراحله، بدءاً برياض الأطفال وصولاً إلى الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراة)، فضلاً عن شمولها لجميع أنواع التعليم: العام، والفني، والمهني، والعالي ـ حكومياً كان أم خاصاً ـ كما أنها اهتمت بالتطوير النوعي والكمي معاً.

ثانياً: أنها انطلقت من استراتيجية واضحة، وخطط مدروسة، بُنيت على رؤى وآراء وقناعات تم تداولها والتشاور حولها بين المهتمين بالشأن التعليمي من أبناء الوطن ـ وذلك عبر اللقاء السادس للحوار الوطني، الذي عُقد عن: (التعليم: الواقع وسبل التطوير) ـ ورُوعي فيها الاستجابة لمتطلبات (وثيقة التعليم) التي قدمها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لأشقائه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولقيت منهم الإعجاب والموافقة.

ثالثاً: أنها وظّفت كل معطيات العصر ومستجداته للاستفادة منها في تحقيق الأهداف المرجوة، حيث تم الاستفادة من شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) في مدارس التعليم العام، وفي التعليم الإلكتروني، والتعليم عن بُعد لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية؛ وتقف الجامعة الإلكترونية ـ التي افتتحتها وزارة التعليم حديثاً ـ شاهداً على أن النهضة التعليمية التي تعيشها المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين تتماشى مع عصر التقنية والمعلوماتية الذي نعيشه، تمهيداً للسير نحو المستقبل بخطى وثيقة وحثيثة.

رابعاً: أنها ربطت مخرجات التعليم في المملكة بسوق العمل، وحرصت على توافق تلك المخرجات مع حاجات المملكة الآنية والمستقبلية، وذلك حتى يتسنّى لكل خريج أن يجد فرصة العمل المناسبة، التي تعود عليه وعلى وطنه بالنفع والفائدة، ومن ثم تتم الاستفادة من كافة القدرات والطاقات الوطنية، وبذلك يتم ربط التعليم

بالاقتصاد، وصولاً إلى اقتصاد المعرفة المعتمد لدى كافة الدول المتقدمة في العالم.

ب. أبرز الانجازات التي تمت في مجال التعليم:

يستطيع المتابع لتطور مسيرة التعليم في عهد خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) أن يقف أمام العديد من الإنجازات التي تم تحقيقها، ومنها:

❑ تبنّي المشروعات الطموحة لتطوير التعليم العام:

يمثل التعليم العام (ما قبل الجامعي) البنية التحتية التي يُشاد عليها البنيان التعليمي في أية دولة من دول العالم، ولذلك حرص خادم الحرمين الشريفين على تطويره وتحسينه وفق مشاريع نوعية - غير تقليدية - تؤدي إلى بناء جيل مستقبلي متميز، ذي قدرات ذهنية وفكرية وثقافية ونفسية وبدنية ومعرفية عالية، وذي ملكات ومواهب ومهارات متعددة، تمكنه من الإبداع والابتكار وارتياد آفاق العلم الجديدة، وتحفزه على المشاركة في الأنشطة والأعمال الجماعية، فضلاً عن إذكاء روح المنافسة والتسابق على التفوق العلمي.

ويأتي مشروع (الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام) (تطوير) على رأس هذه المشروعات الطموحة والواعدة، وقد تم إقراره من قبل مجلس الوزراء في ٢٤ محرم ١٤٢٨هـ، واستمر تنفيذه على مدى ست سنوات بتكلفة قدرها تسعة مليارات من الريالات، واشتمل على: تطوير المناهج التعليمية، وإعادة تأهيل المعلمين والمعلمات، وتحسين البيئة التربوية، وبرامج الأنشطة اللاصفية.

وخلال الأعوام الماضية أعدّ القائمون على المشروع أكثر من (٧٠) مبادرة تمت متابعة تنفيذها بعناية وهمة عالية، «ليلمس الوطن بأسره ثمار هذا الجهد من مخرجات التعليم، الذي يحتضن أكثر من خمسة ملايين طالب وطالبة، هم أثمن ما يملكه الوطن، حاضره ومستقبله»، وفقاً لما صرّح به مؤخراً وزير التربية والتعليم، صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل.

❑ الارتقاء بالتعليم الجامعي وتطويره:

حظي التعليم الجامعي باهتمام خادم الحرمين الشريفين ورعايته، ودعمه اللامحدود، وقد تجسّد هذا الاهتمام في العديد من الخطوات، ومنها:

• البدء في تنفيذ الخطط بعيدة المدى التي تضمنتها استراتيجية التعليم، حيث شرعت وزارة التعليم العالي في تنفيذ خطة (آفاق ١٤٥٠هـ) التي تهدف إلى تطوير التعليم الجامعي - على مدى خمسة وعشرين عاماً - من أجل تحويله إلى منظومة ذات مستوى رفيع يحظى بالاعتراف والتقدير العالمي، فضلاً عن الإقليمي، ويسهم في بناء مجتمع المعرفة، والاستثمار في اقتصادياتها، وذلك انطلاقاً من حقيقة مفادها أن التحدي الكبير الذي تواجهه مؤسسات التعليم العالي هو وجوب التحول في رؤيتها وأدوارها، كي تصبح عنصراً فاعلاً ومؤثراً في تطوير (اقتصاديات المعرفة).

• التوسُّع في إنشاء الجامعات وانتشارها في جميع مناطق المملكة وأغلب محافظاتها، حيث تشير الإحصاءات إلى ارتفاع عدد الجامعات في عهد خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) ليصل إلى (٢٨) جامعة حكومية و (١١) جامعة أهلية، تنتشر في كافة مناطق المملكة الثلاث عشرة، وفي (٨٠) محافظة، بزيادة (٦٤) محافظة عن ذي قبل، حيث كانت الكليات والجامعات مقصورة على (١٦) محافظة فحسب، وذلك من أجل تحقيق مبدأ التوازن في التنمية بين جميع المناطق والمحافظات، الذي حرص خادم الحرمين على تطبيقه في كافة مجالات التنمية. وتضم هذه الجامعات مليون ومئة وواحد وأربعين ألفاً ومئة واثنين وثلاثين طالباً وطالبة (١,١٤١,١٣٢) يدرسون في (٥٠٠) كلية.

وتشير التقارير الصادرة عن الأمانة العامة للتعليم العالي إلى أن التوسُّع في انتشار التعليم الجامعي لم يقتصر على التوسّع الكمي فقط، وإنما شمل ذلك التوسع النوعي والاهتمام بمتطلباته وأسبابه، حيث تم التأكيد على ضرورة مراعاة المعايير التي أقرتها (الهيئة الوطنية للاعتماد الأكاديمي) عند إنشاء كل كلية من الكليات أو قسم من الأقسام العلمية لمتطلبات سوق العمل؛ سواء كانت كليات علمية أو تطبيقية أو مالية أو تربوية. ليس هذا فحسب، بل بات تقديم البرامج وتنظيم الفعاليات المعززة لتحقيق هذا الهدف الهام سمة من سمات قطاع التعليم العالي.

وحسبنا أن نشير إلى أن كليات الطب والصيدلة والتمريض قد ارتفعت في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز من (١٦) كلية إلى ما يزيد على (٥٠) كلية، وأن نشير إلى جامعتي: (الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا كاوست KAUST)، و(الأميرة نورة بنت عبدالرحمن) كمثالين واضحين على الاهتمام بنوعية التعليم العالي، سواء من حيث التخصص أو من حيث إتاحة فرصه لأبناء الوطن وبناته على السواء.

• التوسُّع في إنشاء المدن الجامعية، التي تُعدّ مكوناً رئيساً في منظومة التعليم العالي، نظراً لما توفره للطلبة والطالبات الجامعيين من مناخ اجتماعي وتعليمي مستقر، يسهم في اكتمال البيئة الدراسية المشجعة على

خادم الحرمين الشريفين يدشن جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية.

التفوق الدراسي والعلمي. وقد شهدت السنوات المنصرمة من عهد خادم الحرمين الشريفين تدشين المرحلة الأولى للعديد من المدن الجامعية، ووضع حجر الأساس للمرحلة الثانية.

ويبلغ إجمالي المساحة المخصصة لمشاريع المدن الجامعية بالمملكة (١١٢) مليون متر مربع، وهي تضم - إلى جانب المنشآت الخاصة بإقامة الطلاب والطالبات وغيرها من المنشآت الخدمية والترفيهية والأكاديمية - (١٢) مستشفى جامعياً في كل من: جامعة جازان، وجامعة تبوك، وجامعة الجوف، وجامعة حائل، وجامعة الحدود الشمالية، وجامعة نجران، وجامعة سلمان ابن عبدالعزيز، وجامعة شقراء، وجامعة المجمعة، وجامعة الباحة، ومدينة الطالبات بجامعة الملك سعود، ومدينة الملك عبدالله للطالبات بجامعة الإمام، وجامعة جدة، والمدينة الطبية بجامعة طيبة، وجامعة الطائف.

وتواصل وزارة التعليم العالي جهودها الحثيثة في تنفيذ مبانٍ عاجلة لكليات البنات في الجامعات السعودية، والتي صدر توجيه المقام السامي الكريم بتنفيذها بصورة عاجلة، وبتوفير الاعتمادات المالية لها، والتي قدرت بأربعة مليارات ريال.

• تطوير سياسة الابتعاث وتنظيمها:

إيماناً من خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) بأن الانغلاق على الذات وعدم الاستفادة مما لدى الآخرين من قدرات وإمكانات علمية وتقانية، لن يمنح أصحابه فرصة التقدم العلمي والتقني، والقدرة على المنافسة في أسواق العمل ومجالات البحث العلمي، فقد وجّه (يحفظه الله) بالتوسع في سياسة الابتعاث للخارج، للحصول على الشهادات العلمية في التخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل بالمملكة، والتي لم يصل خريجو الجامعات السعودية إلى حد الكفاية منها؛ فضلاً عن إتاحة الفرصة للمبتعثين من الطلبة والطالبات، للاستفادة من تجربة العيش في بيئات مختلفة الثقافة، والإفادة من منتجاتها العلمية ومتطلباتها الثقافية من إتقان للغة واستيعاب وهضم للتقنيات الحديثة في مختلف مجالات الحياة؛ على اعتبار أن المجتمعات التي انتقل إليها المبتعثون والمبتعثات هي مجتمعات متطورة فكرياً وثقافياً وتقانياً وحضارياً.

وتنفيذاً لتلك الغاية، فقد تبنّت وزارة التعليم العالي (برنامج الملك عبدالله للابتعاث الخارجي)، الذي يتولى تنظيم الابتعاث الخارجي عبر تحديد شروطه، والتخصصات المطلوبة فيه، والتحقق من استيفاء المبتعثين لشروط الابتعاث ... إلى غير ذلك من تفاصيل البرنامج.

وقد أنجز البرنامج - الذي يُعدّ أحد الروافد الأساسية لتنمية الموارد البشرية بالمملكة - تسع مراحل، ابْتُعث خلالها ما يزيد على (١٥٠) ألف طالب وطالبة، تخرج منهم ما يقارب بـ (٦٠) ألفاً، ومازال هناك (٩٠) ألفاً يواصلون دراستهم في مئات الجامعات العالمية المتخصصة.

وقد شهد البرنامج عام (١٤٣٢هـ) تطوراً ملموساً، تمثل في صدور الأمر السامي الكريم بأن ينضم إلى البرنامج كافة

الطلبة والطالبات الذين يدرسون على حسابهم الخاص خارج المملكة للحصول على الدرجات العلمية: (البكالوريوس والماجستير والدكتوراة) في مجالات: الطب، والعلوم الصحية التطبيقية، والصيدلة، والعلوم الأساسية (الرياضيات، والفزياء، والكيمياء)، والهندسة، والحاسب الآلي، والقانون، والمحاسبة، والتجارة الإلكترونية - وهي التخصصات التي حددتها وزارة التعليم العالي للابتعاث الخارجي - حيث قامت الدولة بموجب هذا الأمر الملكي بتحمُّل كافة تكاليف الدراسة لأولئك الطلاب والطالبات، نظراً لحاجة الوطن إلى الكفاءات الوطنية في تلك التخصصات لتلبية احتياجات سوق العمل إليها.

وقد روعي - بدءاً من المرحلة التاسعة من مراحل الابتعاث الخارجي التي بدأت عام ١٤٣٤هـ - أن يكون الترشيح للابتعاث مقصوراً على درجتي الماجستير والدكتوراة - باستثناء مجال الطب، الذي مازال الابتعاث فيه متاحاً للحصول على درجة البكالوريوس - ومحصوراً في التخصصات المشار إليها آنفاً، مضافاً إليها: النقل البحري، وتقنية النانو. كما تقرر أن يكون الترشيح للابتعاث في هذه المرحلة وفقاً لحاجة المناطق والمحافظات، وحسب نسبة أعداد السكان بالمملكة - اعتماداً على الإحصاء السكاني لعام ١٤٣١هـ - وذلك للإسهام في دفع عملية التنمية في جميع المناطق.

❑ تشجيع البحث العلمي:

يعد البحث العلمي أحد الروافد الرئيسة التي تغذي كافة قطاعات الدولة بالرؤى الصحيحة والخطط الدقيقة والنتائج المحتملة لأية إجراءات أو خطوات يجرى اتخاذها في مجال ما من مجالات النهضة الشاملة التي تشهدها أية دولة من الدول، ولذلك لقي قطاع البحث العلمي نصيبه الوافر من الدعم والمساندة للاستفادة من نتائجه في كافة مجالات الحياة، وبالنظر إلى أن (تقنية النانو) هي الفتح العلمي الواعد الذي ينتظره العالم في المستقبل المنظور، فقد لقيت بحوثه العلمية ما تستحق من اهتمام ودعم، فضلاً عما تلقاه الكراسي العلمية في الجامعات السعودية من دعم متواصل ومباشر من قبل خادم الحرمين الشريفين عبر وزارة التعليم العالي التي تولي البحث العلمي ما يستحق من دعم ورعاية واهتمام، أو من خلال تشجيع الدولة للمهتمين بهذا الشأن من الأمراء ورجال الأعمال وغيرهم لتبني مشاريع الكراسي العلمية في الجامعات والمدن الطبية باعتبارها من المشاريع الوطنية التي تسهم في تطور الوطن وارتقائه.

وهكذا استطاع خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله)، خلال فترة زمنية وجيزة، لا تتجاوز التسع سنوات، أن ينتقل بالتعليم في المملكة نقلة هائلة ليقترب به من عصر التقنية والمعلوماتية والقرية الكونية، وأن يربطه بالاقتصاد، وصولاً إلى (اقتصاد المعرفة)، الذي أصبح السبيل الأمثل لارتقاء الدول علمياً وثقافياً في آن واحد، وهذا هو ما كان راسخاً في قناعته (يحفظه الله) عندما شرع في النهوض بالتعلم بالمملكة، وقد عبر عنه بوضوح في الكلمة التي ألقاها عند وضع حجر الأساس لجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، والتي قال فيها: « إننا نعيش في عصر العلم والتقنية، وفي هذا العصر، لا توجد قوة حقيقية دون علم وتقنية، وسوف تظل على هامش العصر ما لم تنجح في العلم وتطوير التقنية، وهذا ما سوف تعمل هذه الجامعة الفتية على تحقيقه».

وتثميناً لهذا الجهد، لم يكن من المبالغة أو المجاملة أن يقرّ خبراء التعليم بالمملكة - في كتاب: (التعليم في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله)، الصادر عن كلية التربية في جامعة (أم القرى) - بأن الإنجازات التي حققها خادم الحرمين الشريفين في مجال التعليم خلال عهده الزاهر «تعبّر حقيقةً عن معجزات في التعليم العام، وركيزته (المعلم)، وفي التعليم العالي، وركيزته (الأستاذ الجامعي)، وفي الابتعاث الخارجي، وركيزته (الشباب)، وفي البحث العلمي، وأساسه: العلماء والخبراء، والجامعات، ومراكز البحث، والمستقطبين من العلماء من الداخل والخارج، وذلك كله يُعدّ إنجازاً تاريخياً لهذه البلاد».

التنمية الاقتصادية والمالية وإنجازاتها:

انطلقت المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) تطوّر استراتيجيتها الاقتصادية، لتحقيق مجموعة من الأهداف، التي تتمثل فيما يلي:

أولاً: توسيع القاعدة الاقتصادية للمملكة، وتنويع مصادر الدخل الوطني، بحيث لا ينحصر معظمها - كما هو الوضع القائم حالياً - في عائدات النفط ومشتقاته.

ثانياً: العمل على تقليل الاستهلاك المحلي للنفط والغاز، وذلك من خلال العمل على إيجاد مصادر بديلة لهما، تكون أقل تكلفة، وأقل تأثيراً سلبياً على البيئة (طاقة نظيفة) كالطاقة الشمسية أو الطاقة الناشئة عن الرياح أو المفاعلات النووية. وقد برز هذا الهدف كنتيجة لاستخدام المملكة كميات كبيرة من الطاقة الأحفورية (النفط والغاز) - مقارنة بالاستهلاك العالمي - مما قد يؤثر سلباً على صادرات المملكة النفطية في المستقبل.

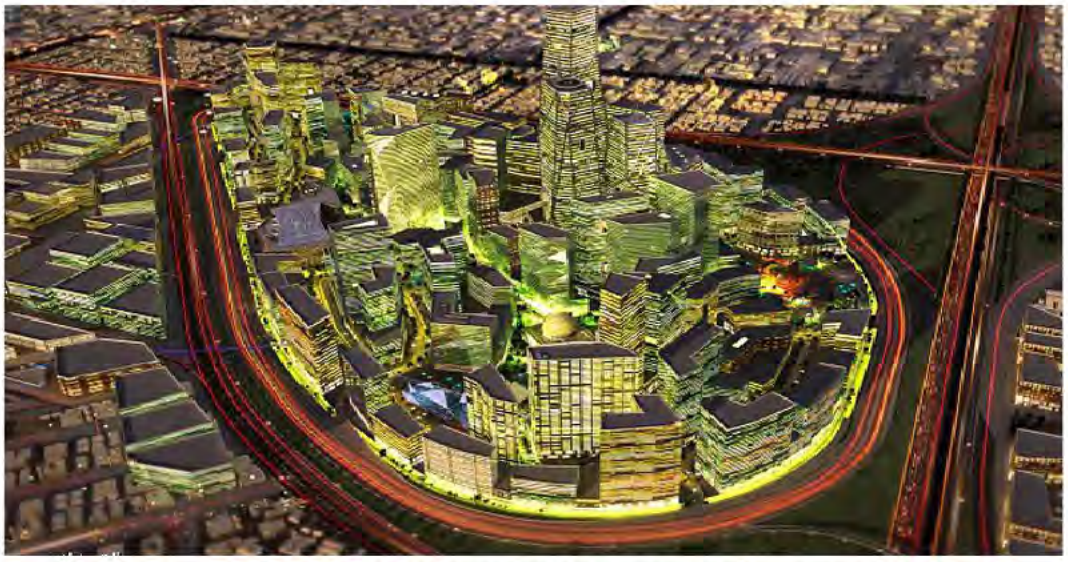

مركز الملك عبد الله المالي بالرياض، المركز الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط.

ثالثاً: البدء في تنفيذ المشاريع الصناعية الكبرى، التي تستوعب أعداداً كبيرة من الخريجين والخريجات الذين يدخلون سوق العمل سنوياً، مما يحقق تطلعات المملكة الاقتصادية ويسهم في القضاء على مشكلة البطالة في آن واحد.

رابعاً: تفعيل الشراكة بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص للاستفادة من الأخيرة في دعم الاقتصاد الوطني وتطويره.

خامساً: العمل على توفير إطار تنظيمي وإداري متطور، وبيئة اقتصادية جاذبة للاستثمارات المحلية والخليجية والعربية والدولية، وخصوصاً في المشروعات الوطنية الكبرى، كالمدن الصناعية التي يتتابع إنشاؤها في العديد من مناطق المملكة.

سادساً: الانضمام إلى المنظمات الاقتصادية الدولية والتعاون معها بكل السبل للارتقاء بالاقتصاد السعودي، والعبور به من الإطار المحلي والإقليمي إلى المستوى العالمي.

سابعاً: العمل على عقد شراكات اقتصادية جديدة مع كبريات الدول الاقتصادية في العالم، كالصين، والهند وماليزيا واندونيسيا .. وغيرها من الاقتصادات الواعدة، فضلاً عن توطيد الشراكات السابقة وتفعيلها.

وتنفيذاً لهذه الاستراتيجية التطويرية للاقتصاد السعودي، تم اتخاذ عدد من الخطوات العملية، والتي كان من أبرزها:

- ❑ انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية (الجات).
- ❑ استحداث بعض المؤسسات الاقتصادية الوطنية لتنظيم النشاط الاقتصادي للمملكة، والتنسيق بين الجهات المتعددة العاملة في هذا المجال. ومن أهم المؤسسات الاقتصادية التي تأسست في عهد خادم الحرمين الشريفين:

- (المجلس الاقتصادي الأعلى)، وهو مؤسسة حكومية تعنى بالأعمال والمهام اللازمة لأداء مجلس الوزراء لمسؤولياته، وممارسته لاختصاصه فيما يتعلق بالشؤون والقضايا الاقتصادية، واتخاذه القرارات نحوها.

ويترأس هذا المجلس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) وترتبط بالرئيس هيئة استشارية للشؤون الاقتصادية، مكونة من عشرة من الخبراء ذوي الكفاءة والتأهيل في مجال الاقتصاد وما يتصل به مباشرة، وهم من غير مسؤولي الحكومة، ويتم اختيارهم وتعيينهم بأمر ملكي؛ وتقدم الهيئة آرائها ومقترحاتها في أي موضوع يتصل بالاقتصاد الوطني لرئيس المجلس.

ويختص المجلس الاقتصادي الأعلى بمهام عديدة، منها: بلورة السياسة الاقتصادية للمملكة وصياغة البدائل الملائمة لها؛ والتنسيق بين الجهات الحكومية التي تتصل أعمالها بالاقتصاد لتحقيق الترابط والتكامل بين أعمالها؛ ومتابعة تنفيذ الجهات المعينة للسياسة

مدينة الملك عبدالله الصناعية برابغ، أكبر المدن الاقتصادية المتكاملة في منطقة الشرق الأوسط.

الاقتصادية المعتمدة؛ ودراسة: الإطار العام لخطة التنمية المُعدّ من وزارة التخطيط، والسياسة المالية للدولة ـ المُعدة من وزارة المالية والاقتصادي الوطني ـ والميزانية العامة للدولة، وميزانيات الأجهزة ذات الشخصية المعنوية العامة، والسياسات التجارية والصناعية والزراعية على المستويين المحلي والدولي، ما يصلها من مجلس الوزراء من تقارير ونحوها تتعلق بالشؤون والقضايا الاقتصادية المتصلة بالأسعار السائدة، والرسوم والضرائب والتعريفات بأنواعها، وإيرادات الدولة واستثماراتها وإنفاقها ومصروفاتها ووضع الدين العام ... وغيرها.

كما يختص المجلس بإعداد الدراسات والتقارير والبحوث ذات الصلة بالاقتصاد الوطني، مستعيناً في ذلك بالجهات الحكومية ذات العلاقة، أو التعاقد مع بيوت الخبرة، أو الاستعانة بمن يراه من الخبراء؛ فضلاً عن قيامه بإعداد تقرير دوري عن الاقتصاد الوطني بناءً على ما تعده الجهات المختصة.

• (مركز الملك عبدالله المالي) في الرياض، وهو أحد المشاريع الاقتصادية الوطنية الكبرى، التي يجري تنفيذها، وهو يشبه (مركز لندن كناري وورف المالي)، ويهدف إلى توفير بيئة عمل سعودية، تضاهي المستويات العالمية، وذلك من خلال تجميع المؤسسات التي تقدم خدمات مالية، (مثل: شركات التأمين، والبنوك، ومكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية والمحاماة، ومؤسسات التقويم والمؤسسات الاستشارية والمالية ... وغيرها) في إطار واحد، مما يسهل الأعمال المالية والتجارية والاستثمارية ويسهم في إنجازها خلال وقت قياسي.

ويعدّ هذا المركز هو الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط، من حيث: الحجم، والتنظيم، والمواصفات، والتقنية، مما يؤهل المملكة لأن تكون عاصمة مالية للمنطقة ، وفقاً لتقدير الكثير من الخبراء الماليين.

❑ تدشين العديد من المشاريع الاقتصادية الكبرى، التي تعد نقلة نوعية بارزة في الاقتصاد الوطني، وتأتي المدن الصناعية التي تُقام في مناطق المملكة على رأس هذه المشاريع، ومن أشهر المدن الصناعية التي تم تدشينها في عهد خادم الحرمين الشريفين:

• (مدينة الملك عبدالله الاقتصادية) في رابغ، وهي أكبر مدينة اقتصادية متكاملة في منطقة الشرق الأوسط.

• (مدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد الاقتصادية)، في حائل.

• (مدينة المعرفة الاقتصادية)، بالمدينة المنورة.

• (مدينة جازان الاقتصادية).

• (مدينة وعد الشمال الصناعية للاستثمارات التعدينية)، في عرعر.

❑ إنشاء هيئة حكومية مستقلة تعنى بتنمية الصادرات السعودية غير النفطية، تحت مسمًى: (هيئة تنمية الصادرات السعودية).

❑ إنشاء هيئة وطنية لحماية النزاهة ومقاومة الفساد (نزاهة) للإسهام في تنقية المناخ الاقتصادي والمالي بالمملكة.

❑ الموافقة على الاتفاقية العربية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

❑ تنفيذ القرارات الاقتصادية التي تتخذ من قبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي كان من أبرزها: (حق مواطني دول المجلس في: تملك الأراضي والعقارات، وتملك الأسهم وتداولها، وممارسة خدمات النقل والخدمات العقارية، وخدمات التأمين ... وغيرها)، الأمر الذي أسهم في إنعاش الأوضاع الاقتصادية لكثير من المؤسسات الخليجية الخاصة، ومنها المؤسسات السعودية.

❑ تهيئة المناخ المشجّع على الاستثمار داخل المملكة، وقيام خادم الحرمين الشريفين بالدعوة إليه في زياراته الخارجية لدول العالم، من خلال التأكيد على استقرار الاقتصاد السعودي، والتنويه إلى فرصه المستقبلية الواعدة، ومما يذكر في هذا السياق حديثه الموجه إلى المستثمرين من داخل المملكة وخارجها، والذي قال فيه: « نحن نعرف أن رأس المال جبان، ولكنني أؤكد أن ما يوضع في السعودية مضمون، والعائد الاقتصادي مما لو وضع هذا المال كوديعة».

وقد حققت هذه الاستراتيجية الاقتصادية عائدات إيجابية ومكاسب كبرى للاقتصاد السعودي، نذكر منها:

❑ أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع غير النفطي قد ارتفع في الفترة من ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٣م بما نسبته (٨١,٤٪)؛ مما جعل المملكة تحتل المركز الثالث ـ بعد الصين والهند ـ بين مجموعة الدول العشرين الأقوى اقتصاداً في العالم، وذلك وفقاً للأسعار الثابتة بين دول المجموعة خلال الفترة من ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢م.

❑ أن ميزان المدفوعات قد سجّل فائضاً بلغ (٣٠٦) تريليون ريال.

❑ تراجعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٧٣,٣٪) عام ٢٠٠٥م إلى (٧,٢٪) نهاية عام ٢٠١٣م.

❑ ارتفعت السيولة المحلية للقطاعين المالي والمصرفي من نحو (٥٥٣,٧) مليار عام ٢٠٠٥م، إلى نحو (٢٥٤٥,١) مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٣م، بنمو نسبته (١٧٩,١٪)، وهو متوسط زيادة قدره (١٢٣,٩) مليار ريال سنوياً.

❑ نجح القطاع المصرفي بالمملكة في اجتياز تداعيات الأزمة المالية التي اجتاحت العالم عام ٢٠٠٨م، ولم يتأثر بها، واستمر في القيام بدوره في خدمة الاقتصاد الوطني، مستخدماً أحدث التقنيات الآمنة في مجال الخدمات المصرفية والمالية.

❑ أصبح نصيب الفرد من الناتج الإجمالي (٣١ ألف دولار أمريكي) سنوياً، وهو أعلى بكثير من المتوسط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يبلغ (١١ ألف دولار) سنوياً، ويقترب من مستوياته في الدول الكبرى (٤١ ألف دولار) سنوياً.

❑ تمكن الاقتصاد السعودي من تحقيق مكانة دولية متميزة، تمثلت في:

• تصنيف المملكة ضمن أكبر تسعة عشر اقتصاداً على مستوى العالم من حيث الحجم والإمكانات، الأمر الذي مكّنها من الانضمام إلى مجموعة العشرين التي تضم أكبر عشرين اقتصاداً على مستوى العالم.

• حصول المملكة على جائزة تقديرية من البنك الدولي، باعتبارها إحدى أفضل عشرين دولة أجرت إصلاحات اقتصادية، وإحدى أفضل البيئات الاستثمارية على مستوى العالم، حيث حصلت المملكة على المرتبة (٢٣) من أصل (٧٨) دولة في العالم.

• اعتبار الاقتصاد السعودي أكبر اقتصادات العالم العربي حجماً وأكثرها تطوراً.

• محافظة المملكة ـ على مدى السنوات التسع الماضية ـ على معدلات تصنيف سيادية مرتفعة لملاءتها المالية من مؤسسات التقويم الدولية، حيث ارتفع تصنيف المملكة عبر وكالة (فيتش) العالمية للتصنيف الائتماني ـ في مارس ٢٠١٤م ـ من (AA-) إلى (AA)، وهي الدرجة التي تسبق الدرجة الممتازة للتصنيف الدولي (AAA)، التي تتمتع بها دول قليلة في العالم، وهذا التصنيف يجعل المملكة الأفضل عربياً، كما يجعلها أعلى درجة من اليابان والصين وإيطاليا، وعدد من الدول الأوروبية، ويضعها في مستوى الولايات المتحدة التي فقدت التصنيف الممتاز (AAA) مؤخراً. كما احتلت المملكة ـ في عام ٢٠١٢م ـ المرتبة الثانية للدول الأفضل أداءً من حيث النمو الاقتصادي بين دول العشرين، الأمر الذي جعلها من أفضل البيئات الجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

وما زالت الثقة كبيرة وراسخة في استمرار النمو القويّ والتنمية الشاملة للاقتصاد السعودي في ظل القيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين، وولي عهده الأمين، وولي وليّ عهده (يحفظهم الله).

التنمية الأمنية وإنجازاتها:

يُعدّ الأمن المهمة الأولى لقادة المملكة منذ عهد الملك عبدالعزيز (طيب الله ثراه) كونه المرتكز الرئيس للتنمية والاستقرار والازدهار، ولذلك فقد أولاه خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) جلّ عنايته واهتمامه، وحرص على ترسيخه

واستمراره، وحسبنا أن نشير في ذلك إلى موقفه الحازم والحاسم ضد الإرهاب الذي تعرضت له المملكة في منتصف العقد الماضي من عناصر تنظيم القاعدة الإرهابي، والذي تستر مرتكبوه في عباءة الدين، حتى كاد بعض البسطاء والمخدوعين أن يصدقوا أن إجرامهم جهاداً مشروعاً كما يدعون، وليس جرماً ممنوعاً وتشويهاً فظيعاً للدين الإسلامي العظيم، وكان جرم أولئك الإرهابيين مزدوجاً، أولاً: لأنهم نسبوا أعمالهم الإجرامية للإسلام، بزعمهم أنهم ينصرون الدين ويحاربون أعداءه! فأساءوا إلى الإسلام بفهمهم الخاطئ وأظهروه أمام غير المسلمين ديناً دموياً يحض على قتل الأبرياء؛ ثانياً: لأن أعمالهم الإرهابية وجرائمهم التخريبية أضرت بوطنهم ومواطنيهم، حيث كانت تُرتكب ضد الأبرياء من الأجانب المقيمين بالمملكة، مما يظهرها على مستوى العالم دولة ضعيفة وغير قادرة على توفير الأمن للمقيمين فيها من الرعايا الأجانب، فضلاً عن توفيره لمواطنيها؛ وهذا إضرار بالوطن وبسمعته ومكانته الدولية أيما إضرار؛ أما إضرارهم بمواطنيهم، فلأن أعمالهم الإجرامية تسببت في موت وإصابة العديد من إخوانهم وبني جلدتهم، فضلاً عما أصاب الممتلكات العامة والخاصة من تدمير وتخريب.

ومن ثم فقد كانت مهمة خادم الحرمين الشريفين في هذا المجال - مدعوماً بتأييد علماء الأمة ومفكريها، وثقة أبناء شعبه عامة - ذات اتجاهين متوازيين:

الأول: هو العمل على مكافحة الإرهاب داخلياً للقضاء على عناصره وتخليص المجتمع من شرور أتباعه، وكان لرجال الأمن السعودي دورهم البارز في هذا المجال، حيث استطاعوا - في مدة محدودة وبكفاءة عالية - محاصرة الإرهابيين والقبض على الكثير من عناصرهم، واضطرار الباقين منهم إلى الخروج من المملكة ووقف أنشطتهم داخلها.

ولم يقتصر الأمر في مكافحة الإرهاب على الجانب الأمني فقط، بل اهتم بتصحيح أفكار من تم التغرير بهم من الموقوفين عبر لجان المناصحة التي ضمت نخبة من علماء المملكة الذين تناقشوا مع الموقوفين من المتهمين بالإرهاب، وأوضحوا لهم حقائق الشريعة المتعلقة بما آمنوا به من أفكار خاطئة.

الثاني: ويتمثل في إظهار الصورة الحقيقية للإسلام الذي شوهه أولئك الإرهابيون بأفعالهم وجرائمهم، والتأكيد على أنه بريئ مما يُنسب إليه، وأن الإرهاب لا دين له ولا دولة، وأن مواجهته والقضاء عليه هي مهمة إنسانية وعالمية يجب أن تشارك فيها كل دول العالم.

وتحقيقاً للأهداف المرجوة في هذا الاتجاه: استضافت المملكة عام ٢٠٠٥م المؤتمر العالمي لمكافحة الإرهاب في مدينة الرياض؛ ودعمت بسخاء وافر المركز الدولي لمكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة؛ وظل خادم الحرمين الشريفين يطالب المجتمع الدولي - في كل مناسبة - القيام بدوره في هذا الشأن، و نذكر من ذلك الدعوة التي وجهها إلى قادة الدول الصناعية، حيث قال: «إن ما يواجهه عالمنا من خطر الإرهاب يمثل تهديداً لحياة الآمنين وللاستقرار العالمي، وإعاقة لجهود التنمية، وإننا إذ نرحب بالتقدم الكبير الذي تحقق في محاربة الإرهاب وتمويله، إلاّ أن الكثير من العمل لا يزال مطلوباً، فالإرهاب ظاهرة إجرامية ليس لها جنسية ولا قومية ولا دين؛ وموقفنا منه واضح وثابت، حيث نقف موقفاً صلباً في إدانته بجميع أنواعه وأشكاله، ونؤيد جميع المحاولات والإجراءات الدولية لمكافحته».

واستمراراً في هذا النهج الحاسم ضد الإرهاب صدر أمر ملكي في ١٤٣٥/٤/٣هـ، الموافق ٢٠١٤/٢/٣م يجرّم الانضمام للجماعات التي توصف بـ (الجهادية)، أو التواصل معها، أو الترويج لها، أو دعمها مادياً أو معنوياً، نظراً لما تقوم به تلك الجماعات من تجنيد للشباب الغر للقيام بأعمال إرهابية تحت عباءة الدين مستغلين حماسة الشباب واندفاعهم وجهلهم بالكثير من الحقائق المتعلقة بالجهاد وشروطه؛ كما يُعدّ بيان وزارة الداخلية الصادر في ١٤٣٥/٥/٧هـ، الموافق ٢٠١٤/٣/٧م والذي يحدد الجماعات الإرهابية التي لا يجوز الانضمام إليها توضيحاً للأمر الملكي الآنف الذكر؛ وكلاهما يؤدي إلى محاربة الإرهاب على المستوى الداخلي أو المستويين الإقليمي والدولي.

كما تجلت مظاهر المحافظة على الأمن في عهده الميمون (يحفظه الله) في وأد الفتنة، التي دعا إليها بعض المأجورين المقيمين في دول غربية، للتظاهر والخروج على تقاليد المجتمع والسير على خطى الثورات التي شهدتها بعض الدول العربية، حيث ترافق الاستعداد الأمني لمواجهة هذه الدعوات مع إباء الشعب السعودي الاستجابة لأولئك الناعقين والمخربين، وهو الموقف الذي ثمّنته القيادة لشعبها الوفيّ الواثق في قادته، المحافظ على وحدته ولحمته، وهو ما يتجسد في الكلمة التاريخية التي وجهها خادم الحرمين الشريفين لشعبه في هذه المناسبة، والتي قال فيها: «كم أنا فخور بكم، والمفردات والمعاني تعجز عن وصفكم، أقول ذلك ليشهد التاريخ، وتكتب الأقلام، وتحفظ الذاكرة الوطنية، بأنكم صمام الأمان بعد الله لوحدة هذا الوطن، وأنكم صفعتم الباطل بالحق، والخيانة بالولاء وصلابة إرادتكم المؤمنة».

وخصّ خادم الحرمين الشريفين علماء المملكة ومفكريها بالتقدير، وثنى

أطلق خادم الحرمين الشريفين المجال لحوار أتباع الثقافات والديانات نشراً لثقافة التسامح والتفاهم بين شعوب العالم.

على موقفهم الديني والوطني الحاسم والواضح من تلك الفتنة، حيث قال (يحفظه الله): «أيها الشعب الكريم: اسمحوا لي أن أخاطب العلماء في هيئة كبار العلماء أو خارجها، الذين وقفوا ديانة للرب (عز وجل)، وجعلوا كلمة الله هي العليا في مواجهة صوت الفرقة ودعاة الفتنة. ولا أنسى مفكري الأمة وكتابها الذين كانوا سهاماً في نحور أعداء الدين والوطن والأمة».

كما ثمَّن (يحفظه الله) في كلمته الدور الذي قام به العسكريون ورجال الأمن لوأد الفتنة في مهدها، والاستعداد لمواجهتها حال اندلاعها، وختم (يحفظه الله) كلمته التاريخية لشعبه الوفي بالقول: «أيها الشعب الكريم: يعلم الله أنكم في قلبي، أحملكم دائماً، وأستمد العون والعزم والقوة من الله ثم منكم. ولا تنسوني من دعائكم».

التنمية السياسية وإنجازاتها:

حرص خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على توطيد دعائم الاستقرار السياسي في المملكة، عبر تبنيه لنهج سياسي رشيد وحكيم، سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي، وقد حقق (يحفظه الله) إنجازات بارزة على كلا المستويين، أهمها:

أولاً: الإنجازات السياسية على المستوى الداخلي:

شهدت المملكة على مدى السنوات التسع الماضية من حكم خادم الحرمين الشريفين العديد من الإنجازات السياسية، التي كان من أبرزها:

❑ الأمر بتشكل عدد من المجالس السياسية الجديدة، ومنها:

• مجلس الأمن الوطني: وقد تم تأسيسه ليسهم في تسهيل عملية اتخاذ القرار؛ والتخطيط للسياسات الداخلية والخارجية؛ وتقويم الأحداث والتطورات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تؤثر على أمن الدولة ومصالحها، تمهيداً لاتخاذ القرارات الحاسمة بشأنها.

• نظام هيئة البيعة: ويهدف إلى إرساء دعائم الاستقرار السياسي لنظام الحكم بالمملكة، ووضع آلية قانونية لانتقال الحكم بين أبناء الملك عبد العزيز وأبناء أبنائه في المستقبل، على النحو نفسه من اليسر والسلاسة التي كانت تنتقل بها خلال العهود الماضية؛ الأمر الذي يجعل نظام هيئة البيعة أحد أهم الإنجازات السياسية لخادم الحرمين الشريفين، إن لم يكن أهمها، وذلك لتعلقه بأهم قرارات الدولة المصيرية، وهي اختيار ملك البلاد وولي عهده.

وقد صدر هذا النظام عام ١٤٢٦هـ، عقب تولي خادم الحرمين الشريفين للحكم، وفي ظروف سياسية مستقرة، ما جعله إصلاحاً سياسياً حقيقياً بعيداً كل البعد عما يمكن أن يُشاع عنه بأنه جاء نتيجة ضغوط شعبية أو معارضة داخلية أو إملاءات خارجية، بل كان نتيجة رؤية ثاقبة مستنيرة تخطط للمستقبل بحس سياسي عميق ونظرة استشرافية واعية، تهدف إلى ترسيخ قواعد استقرار الدولة، وتمهد الطريق للمسيرة الوطنية المظفرة على المديين القريب والبعيد.

وقد اتضحت الآثار الإيجابية لتأسيس هذا النظام في تأييد الخطوة الاستباقية التي اتخذها خادم الحرمين الشريفين لتأمين انتقال السلطة في المستقبل، بتعيين صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء والمستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين، ولياً لولي العهد، حيث تمت الموافقة على تعيين سموه في هذا

المنصب بموافقة أكثر من ٧٥٪ من هيئة البيعة، وفقاً لما تضمنه المرسوم الملكي الذي صدر عن الديوان الملكي بهذا الشأن.

❑ ترسيخ مفهوم حرية الرأي، وحرية الكلمة، واستشعار المسؤولية الذاتية والوطنية عن ذلك:

يتميز عهد خادم الحرمين الشريفين بأنه عهد الرأي الحر والكلمة المسؤولة، وبأنه (يحفظه الله) من المشجعين على إبداء الرأي بحرية تامة طالما التزم صاحبه بالموضوعية واستهدف مصلحة الوطن؛ ومن أقواله الصريحة في هذا الشأن: «إنني أطلب من كل مواطن يود بحث الشؤون العامة أن يتحلى بالحكمة والاتزان، وأن يتجنب ركوب الموجة وشهوة الظهور. إننا لا نود التعرض لحرية الرأي المسؤولة، ولكننا في الوقت نفسه لن نترك سلامة الوطن ومستقبل أبنائه تحت رحمة المزايدين الذين يبدأون بالاستفزاز وينتهون بالمطالب التعسفية».

ويستطيع المراقب أن يلحظ مظاهر حرية الرأي التي شجع عليها خادم الحرمين الشريفين من خلال مشهدين بارزين:

أولهما: ما يتم طرحه ومناقشته - في جو من الشفافية التامة - داخل مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، حيث تم التطرق للعديد من القضايا الوطنية الداخلية، خلال اللقاءات المتعددة في مناطق المملكة المختلفة، وتم النقاش وتداول الرأي حولها وانتقاد موقف الحكومة منها، بسبب الإهمال أو التباطؤ في مواجهتها والعمل على حلها.

ثانيهما: ما يتم تناوله في وسائل الإعلام الجماهيرية: (صحافة، وتلفاز، وإذاعة، وفضائيات)، حيث تُنشر وتُذاع عشرات المقالات والحوارات التي تتناول مشاكل المجتمع: كالفساد الإداري لبعض مؤسسات الدولة، وسوء أداء بعضها لمهامه، وخروجه على الصلاحيات الممنوحة له من الدولة، وانتشار بعض الظواهر التي تتناقض مع واقع الدولة وإمكاناتها - كالفقر والبطالة - وغير ذلك من قضايا المجتمع ومشكلاته التي لا تخلو منها صحيفة من الصحف الحكومية.

❑ حزم الدولة في محاسبة المسؤولين، وعدم التردد في تنحيتهم عن مناصبهم - أياً كانت أهميتها وحساسيتها - إذا ثبت تقصير مؤسساتهم في تأدية مهامها، حيث شهد عهد خادم الحرمين الشريفين تغيير العديد من كبار المسؤولين في مرافق الدولة، لتحسين أداء تلك المؤسسات في ظل قيادات جديدة.

ثانياً: الإنجازات السياسية على المستوى الخارجي:

من المعلوم أن السنوات الماضية من حكم خادم الحرمين الشريفين كانت حبلى بالمفاجآت الإقليمية والدولية، حيث ماجت المنطقة - ومازالت تموج - بالاضطرابات والصراعات والتغييرات المتلاحقة، الأمر الذي ألقى بأعبائه الثقيلة على خادم الحرمين الشريفين، الذي تطلعت إليه أبصار قادة وشعوب المنطقة والعالم، بحثاً عن حلول للأزمات التي شهدتها الدول العربية، باعتباره القائد العربي المسلم الأجدر والأقدر على تحقيق ذلك، استناداً إلى شخصيته المحببة للشعوب العربية المسلمة لما عُرف عنه من صدق القول وإخلاص العمل، وإرادة الخير للأمة جمعاء، واعتماداً على مواقفه السابقة ونجاحاته المتكررة في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء، فضلاً عما للمملكة من مكانة إقليمية ودولية.

وتعود ثقة الدول والشعوب العربية والإسلامية في قدرة المملكة على حل القضايا الإقليمية إلى انطلاق السياسة الخارجية السعودية من مبادئ ثابتة، ومنها:

- النأي بالمملكة عن التورُّط في الصراعات القائمة أو المشاركة فيها.
- العمل على إصلاح ذات البين وتقريب وجهات النظر المتضاربة لتجنيب الدول والشعوب التي تعاني من الانقسام والصدام والمآلات السيئة في حالة استمرار الأوضاع على ما هي عليه.
- العمل على تعزيز الاستقرار الإقليمي، ودعم وحدة الصف والتضامن العربي في مواجهة الصراع القائم، الذي تعمل بعض القوى الإقليمية - غير العربية - على تأجيجه واستمراره لانتزاع السيادة الإقليمية من القوى العربية.
- العمل على دعم وتعزيز الأمن والسلم الدوليين، واستغلال المكانة الدولية للمملكة، المستمدة من وضعها الإسلامي والاقتصادي، للمشاركة في رسم السياسات الدولية المستقبلية.

ويستطيع المتابع لسياسة المملكة الخارجية في عهد خادم الحرمين الشريفين أن يرصد العديد من الإنجازات التي تم تحقيقها على المستوى الخارجي، ومنها:

❑ استمرار المملكة بقيادته (يحفظه الله) في مواقفها النبيلة والمشرفة من الفلسطينيين، وهي مواقف لا يجهلها إلا غافل، ولا ينكرها إلا جاحد؛ ولا ينسى أحد مساعيه الخيرة للتقريب بين فتح وحماس لإنهاء الانقسام الناشئ بينهما والذي ترك آثاره السلبية على القضية الفلسطينية.

❑ سعيه (يحفظه الله) - عندما اندلعت الحرب في سوريا - إلى تقريب وجهات النظر وإسداء النصح للقيادة السورية بألا تستمر في عدوانها على

شعبها، وحينما تأكد (يحفظه الله) من إصرار القيادة السورية على المضي في غيها، وتقتيل وإبادة شعبها، أعلن موقف المملكة صريحاً بالوقوف إلى صف الشعب السوري المظلوم مناصراً له ومؤيداً.

❑ تدخله (يحفظه الله) - مدعوماً من قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - عندما بلغت الأزمة اليمنية ذروتها بين القيادة السابقة والشعب اليمني، وكادت الأحداث تندر بحرب أهلية يمنية - لحل الأزمة عبر المبادرة الخليجية التي هدّأت الأوضاع ونزعت فتيل الفتنة، وقادت البلاد إلى التغيير السلمي للسلطة والبدء في مرحلة انتقالية تهدف إلى استقرار البلاد.

❑ موقفه الحاسم والقوي والشجاع من الأحداث التي شهدتها الساحة المصرية إبان الثلاثين من يونيو ٢٠١٣م، والتي تعرضت فيها مصر لتهديد داخلي مدعوم من الخارج استهدف أمنها واستقرارها، فبادر (يحفظه الله) إلى تأييد خيار الشعب المصري، معلناً تحالف المملكة مع مصر ضد محاولات التهديد والحصار التي سعت بعض الدول الإقليمية والدولية لفرضه عليها، وحينما هددت بعض الدول بقطع معوناتها عن مصر، أعلن - على لسان وزير خارجيته - أن المملكة ستعوض مصر عن تلك المعونة. ولم يقف التأييد عن الحدود الدبلوماسية والسياسية والمعنوية، بل امتد إلى الدعم المادي السخي الذي مازال موصولاً لإخراج مصر من أزمتها الاقتصادية بعد إخراجها من أزمتها السياسية.

التنمية القضائية والحقوقية وإنجازاتهما:

عاهد خادم الحرمين الشريفين الله، ثم عاهد شعبه - في خطاب البيعة - بأن يجعل شغله الشاغل «إحقاق الحق وإرساء العدل»، وتنفيذاً لهذا العهد عمل خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) على تطوير مرفق القضاء والمنظومة العدلية في المملكة، بما يتناسب مع احتياجات المجتمع وتطور شؤون الحياة، حيث تم إطلاق (مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء)، الذي استهدف توفير المتطلبات التقنية ومركز معلوماتها المتقدم، لحفظ البيانات والمعلومات بطريقة دقيقة لا تترك مجالاً للخطأ، وخطة هندسة إجراءات المحاكم، ومضاعفة أعداد القضاة وكتاب العدل وتكثيف دوراتهم التدريبية، ومواصلة ملتقيات العدالة وحواراتها المحلية والدولية؛ إضافة إلى تعزيز متطلبات الثقافة العدلية لدى منسوبي مرفق القضاء والتوثيق، ورفع مستوى الوعي المجتمعي في هذا الجانب. وقد رُصد لتنفيذ هذا المشروع وغيره من الخطوات التطويرية للقضاء أكثر من سبعة مليارات من الريالات، للقضاء التام على كل صور البيروقراطية والتباطؤ التي غلبت على القضاء في الآونة الأخيرة، نظراً لزيادة أعداد المراجعين للمحاكم، وكثرة المنازعات والقضايا عن أعداد القضاة وطاقتهم.

وفضلاً عما تم رصده من دعم مادي لتطوير هذا المرفق الحيوي وتحديثه، تمت موافقة خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) على صدور أنظمة جديدة للإجراءات الجزائية والمرافعات الشرعية، والمرافعات أمام ديوان المظالم، كما أكّد (يحفظه الله) تحصين القضاء واستقلاله وحياده ونزاهته وشفافيته، بما يضمن العدالة الاجتماعية ويرسخها بين المتقاضين بكل تجرد وإنصاف، حيث صدر العديد من القوانين والقرارات التي تحفظ للإنسان حقوقه وتحميه من الظلم والاستغلال، كما تم إقرار (نظام الحماية من الإيذاء) الذي وفّر الحماية من كل أشكال الإيذاء البدني والنفسي أو التهديد به، والاستغلال والإساءة للضحايا من النساء والأطفال والخدم والعمال وكبار السن. كما صدرت لائحة العمالة المنزلية ومن في حكمهم لتنظيم العلاقة بين صاحب العمل والعامل وحفظ حقوقهما.

وقد تم في عهده الزاهر تشكيل هيئة حقوق الإنسان، وإصدار تنظيمها، وتعيين أعضاء مجلسها.

وكانت حقوق المرأة في قائمة أولويات خادم الحرمين الشريفين، حيث حرص (يحفظه الله) على أن توضع المرأة في المكانة التي تستحقها باعتبارها نصف المجتمع، وشريكاً كاملاً في نهضته وتطوره، وحسبنا أن نشير إلى كلماته الصريحة التي وضعت المرأة في مكانها اللائق ومكانتها المستحقة، ومنها قوله (يحفظه الله): «أن المرأة تحمل مسؤولية أكثر من الرجل حين تحافظ على استقرار المجتمع، وتساهم في بناء اقتصاد الوطن، وأن تمثل هذا المجتمع والوطن خير تمثيل خارجه وداخله، فتكون الأم الحانية، والمواطنة البانية، والموظفة المجدة، وتكون في الخارج سفيرة وطنها ومجتمعها، ولها في دينها وعقيدتها وقيم مجتمعها قدوة حسنة»؛ وقوله (يحفظه الله): «لا يمكن أن نتجاهل بأي حال من الأحوال دور المرأة السعودية ومشاركتها في مسؤولية النهضة التنموية التي تشهدها بلادنا، وفي خدمة دينها وبلادها، وبناء الوطن، باعتبارها نصف المجتمع. إننا نتطلع أن يكون للمرأة دور كبير، بحيث لا يحكمنا في هذا المجال سوى ميزان الشرع، بما يحقق مصلحة الأمة»؛ فضلاً عن تأكيده (يحفظه الله) في أكثر من مناسبة أنه - بحكم مسؤوليته القيادية - لن يسمح لأحد، وتحت أي تبرير، أن يهمش المرأة أو يقلل من دورها، وذلك في قوله: «إن قيادة هذا الوطن لن تسمح لكائن مَنْ كان أن يقلل من شأن المرأة، أو يهمّش دورها الفاعل في خدمة دينها ثم وطنها»؛ وقوله (يحفظه الله): «لن نسمح

يُعدّ عهد خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) هو العهد الذهبي للمرأة السعودية .

أن يقال إننا في المملكة العربية السعودية نقلل من شأن أمهاتنا وأخواتنا وبناتنا، ولن نقبل أن يُلغى عطاء نحن في أحوج الحاجة إليه».

وتأسيساً عل هذه النظرة التقديرية والتكريمية للمرأة، اعتمد (يحفظه الله) التعديلات التي أجريت على نظام الإجراءات الجزائية، بما يحقق مصالح المرأة القضائية من ناحية: التوكيل، والتحقيق، والتقاضي، وذلك تأكيداً على شخصيتها الاعتبارية الكاملة، ونذكر من ذلك: السماح لها باستخراج بطاقة شخصية مستقلة عند بلوغ السن القانونية؛ وإلغاء ما كان يسمى بالوكيل الشرعي، الذي كانت المرأة تتعامل من خلاله مع الجهات الرسمية بالدولة؛ والسماح لها باستخراج السجل التجاري ومباشرة أنشطتها التجارية بنفسها؛ فضلاً عن القوانين الخاصة بالأحوال الشخصية كمنع زواج القاصرات وإدراجه تحت نظام الاتجار بالبشر، حماية للمرأة في صغرها، ومحافظة على صحتها البدنية والنفسية التي قد تتأثر بالزواج في سن مبكرة، وتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بحقها في النفقة وحضانة الصغار بالقوة، عند تلكؤ الطرف الآخر في التنفيذ، فضلاً عن ضمان حقها في عدم التعرض للإيذاء بكل صوره، وفقاً لنظام الحماية من الإيذاء الذي أشرنا إليه آنفاً.

وفضلاً عن الحقوق القضائية والقانونية التي تحققت للمرأة في عهد خادم الحرمين الشريفين، فإنها قد حققت المزيد من الحقوق المجتمعية، ومنها: مشاركتها في الأنشطة الأدبية والاجتماعية، من خلال أنشطة وقاعات مخصصة للنساء، ومشاركتها في ملتقيات الحوار الوطني - الذي خصص الملتقى الثالث منه، والذي عقد بالمدينة المنورة، لمناقشة قضايا المرأة وطرح همومها ومشكلاتها للعمل على حلها - ومشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية، وفي صنع القرار وإبداء الرأي في قضايا المجتمع، من خلال انضمامها لعضوية مجلس الشورى - الذي تبلغ نسبة تمثيلها فيه ٢٠٪، وهي نسبة غير مسبوقة عربياً، بل وفي كثير من الدول الأوروبية - فضلاً عن تمكينها من المشاركة في الانتخابات البلدية والغرف التجارية - ناخبَة ومُرَشَّحة - وتمثيلها في القطاعات التنفيذية المختلفة من الوزارات - بما فيها وزارة الخارجية - والجامعات والملحقيات التعليمية والمؤسسات الحكومية.

ولم تقف عطاءات خادم الحرمين الشريفين عند تلبية احتياجات المرأة العاملة والقيادية والمؤهلة فحسب، بل ذهبت عطاءاته إلى المرأة (الأمية) ومتوسطة التعليم حيثما كانت، عبر دعم برنامج الأسر المنتجة، وإقرار تأثيث محلات المستلزمات النسائية لتتمكن المرأة من المساهمة في تحسين مستوى أسرتها المعيشية.

ولا شك أن اهتمام خادم الحرمين الشريفين بشؤون المرأة وحرصه (يحفظه الله) على أن تنال كافة حقوقها، أسهم في إيجاد ثقافة مجتمعية جديدة تعلي من شأن المرأة وتدرك إمكاناتها وقدراتها، وتعترف بدورها كشريك أساسي في جميع مناحي الحياة، ما جعل عهده (يحفظه الله) هو (العهد الذهبي للمرأة السعودية)، وهو الأمر الذي أهّل المملكة للحصول على جوائز عالمية، باعتبارها أفضل الدول العربية في مجال حقوق المرأة.

كذلك كان ذوو الاحتياجات الخاصة في بؤرة اهتمامه (يحفظه الله) نظراً

حظي ذوو الاحتياجات الخاصة بالاهتمام والدعم الكامل من قبل خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله).

لظروفهم الخاصة، حيث صدرت في عهده الميمون عدة أنظمة تمكّن هذه الفئة العزيزة على نفوس المجتمع من الحصول على الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية اللازمة، وإعفائهم من أية رسوم حكومية؛ وتأكيداً على حقوق تلك الفئة، كانت المملكة من الدول المبادرة إلى المصادقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري.

ونظراً لما تتميز به المملكة في مجال حقوق الإنسان، فقد تم إعادة انتخابها للمرة الثالثة للمجلس العالمي لحقوق الإنسان.

التنمية الثقافية والحضارية وإنجازاتها:

أولى خادم الحرمين الشريفين الثقافة والحضارة اهتماماً كبيراً، فبادر إلى تدعيم المشاريع التي تخدم هذا الجانب، كما سعى إلى إنشاء مشاريع جديدة لتحقيق المزيد من التواصل الثقافي والفكري، سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي، ومن أبرز المشاريع التي أنجزت في هذا المجال:

- العمل على استمرار المهرجان الوطني للتراث والثقافة، مع دعمه وتطويره ليكون جسراً للتواصل الفكري والثقافي بين مثقفي المملكة بعضهم البعض من جهة، وبينهم وبين المثقفين العرب والمسلمين ومثقفي العالم الغربي من جهة أخرى؛ وقد بلغ المهرجان دورته التاسعة والعشرين هذا العام، ومازال يواصل مسيرته الثقافية والحضارية بخطى حثيثة وخطط مدروسة تحت رعاية وزارة الحرس الوطني، التي تبنت هذا المشروع منذ نشأته الأولى على يدي خادم الحرمين الشريفين عام ١٤٠٥هـ عندما كان (يحفظه الله) ولياً للعهد نائباً لرئيس مجلس الوزراء ورئيساً للحرس الوطني.
- إنشاء (مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني)، وهو مشروع ثقافي وحضاري فريد من نوعه في منطقة الشرق الأوسط، ويهدف إلى إيجاد المناخ المناسب لتداول الأفكار والآراء عبر حوار هادئ موضوعي ملتزم بين النخب الوطنية الفكرية والثقافية وغيرها من الأطياف الأخرى ذات الرؤى المتعددة والمختلفة، لتكوين قناعات محددة وأفكار متوافقة فيما يتعلق بالقضايا الوطنية، اجتماعية كانت أم اقتصادية أم ثقافية أم سياسية، وصولاً إلى اتفاق مجتمعي حولها.

وعلى الرغم من انطلاق المركز في أعماله منذ عام ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، إلاّ أنه شهد نشاطاً ملموساً وتحركاً فاعلاً خلال عهد خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله)، حيث إنه نفذ تسع لقاءات وطنية للحوار الفكري، ونظم العشرات من اللقاءات التحضيرية التي شملت جميع مناطق المملكة؛ كما نظم ثمانية لقاءات نوعية تناولت مستقبل الخطاب الثقافي السعودي، والعديد من الندوات واللقاءات والفعاليات الحوارية الأخرى في جميع مناطق وأغلب مدن المملكة.

وقد ناقش المركز خلال تلك اللقاءات العديد من القضايا الهامة والشائكة التي تهم المجتمع، وطرحها على طاولة الحوار، لتتم مراجعتها ونقد مواضع الخلل فيها، وصياغة ذلك كله في آراء واضحة تتوافق مع الثوابت الدينية والهوية الثقافية للمجتمع.

وقد شارك في أنشطة المركز الحوارية أغلب فئات المجتمع وأغلب المؤسسات الوطنية الفاعلة، ومؤسسات المجتمع المدني، وكذلك المسجد والأسرة والمدرسة، لإيمان القائمين على المركز بأهمية دور تلك المؤسسات في ترسيخ ثقافة الحوار وتأصيلها في المجتمع.

وقد استطاع المركز - عبر أكاديمية الحوار للتدريب واستطلاعات الرأي - أن ينفذ العديد من برامج التدريب المجتمعي التي استفاد منها مليون مواطن ومواطنة من كل القطاعات، كما استطاع أن يخرّج قرابة ثلاثة آلاف مدرب ومدربة، مؤهلين للتدريب على ثقافة الحوار ونشرها في المجتمع، إضافة إلى الدراسات واستطلاعات الرأي - التي تقدمها الأكاديمية - لخدمة توجيهات المركز وإيصال رسالته المتعلقة بنشر ثقافة الحوار.

❑ إنشاء مركز الملك عبدالعزيز الثقافي العالمي: وهو إحدى الآليات التي تعنى بالتنمية الثقافية للمواطنين ودعم قدراتهم على التعبير وممارسته معرفياً وابتكارياً؛ وذلك عبر ما يشتمل عليه من محتويات منها: مكتبة عالمية المستوى، وقسم للمحفوظات، ومركز للتعليم المستمر، ومتحف من أربعة أقسام، إضافة إلى متحف خاص بالأطفال، وقاعات للعروض الإعلامية المتنوعة. وسيقوم هذا المركز بدءاً من العام المقبل ٢٠١٥م بالتواصل مع الكثير من الدول الأخرى المختلفة ثقافياً ولغوياً بشكل مباشر وبحرية تامة تطمح إلى التطوير والتشارك والاحتكاك المعرفي.

❑ إنشاء (مركز الملك عبدالله للدراسات الإسلامية المعاصرة وحوار الحضارات) بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ويهدف المركز إلى تحقيق التميز في الدراسات والبرامج المتخصصة، بما يتناسب مع مكانة المملكة ومسؤوليتها الحضارية، وتعزيز مبادرة خادم الحرمين الشريفين لحوار اتباع الأديان والحضارات، وليكون المركز رائداً في تقديم صورة مشرقة عن الإسلام الوسطي المعتدل من خلال: إبراز عظمة الإسلام في علاج القضايا المستجدة، والتعريف بالنظم الإسلامية وإظهار تميزها، والتعريف بحقوق الإنسان في الإسلام، والعناية بقضايا الشباب ومشكلاتهم، والعناية والاهتمام بقضايا المرأة وحقوقها، وبيان موقف الإسلام من الإرهاب، وبيان مواقف المملكة من القضايا العالمية المعاصرة والاهتمام بقضايا العالم الإسلامي المستجدة، والتأصيل الشرعي لثقافة الحوار، والتعرُّف على الحضارات المعاصرة وترسيخ مفاهيم التواصل والحوار للحضارة الإسلامية وسائر الحضارات.

❑ إطلاق (جائزة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمية للترجمة) عام ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، لتكون جسراً للتواصل المعرفي والثقافي وقناة

مدينة الملك عبد الله الرياضية، أحدث هدايا خادم الحرمين الشريفين للرياضة والشباب.

للحوار الحضاري بين الشعوب المسلمة والشعوب الغربية.

❑ إنشاء (مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين الأديان):

بلغت دعوات الكراهية ضد الإسلام والمسلمين مداها بعد أحداث برجي التجارة عام ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ووصل الأمر حد مطالبة بعض المتطرفين في الولايات المتحدة بضرب الكعبة المشرَّفة رداً على ضرب برجي التجارة، فضلاً عن شيوع أعمال العنف ضد المسلمين ورموزهم الدينية، ومهاجمة مساجدهم، وحرق مصاحفهم، والتهكم على الرسول المصطفى (ﷺ).

ولم تثمر الحرب على الإرهاب - التي قادتها الولايات المتحدة وبريطانيا - عن شيء، بل زادت من أعداد المتطرفين والمتشددين الذين وجدوا في التدخل الأمريكي في أفغانستان والعراق، وتدميرهم المتعمد لكافة مؤسسات الدولة وتحويلها - وبخاصة العراق - إلى ساحة للصراع المذهبي والطائفي - فرصة لمبادلة التطرف الأمريكي النصراني بتطرف عربي إسلامي، ما جعل التيار الإسلامي المتطرف أكثر عنفاً وتطرفاً، وأكثر استقطاباً للشباب المسلم الغرّ، الذي لم يجد من يوجهه وجهته الصحيحة من علماء المسلمين ومفكريهم المعتدلين، فانساق خلف دعاة الفتنة والقتل والتخريب.

وإزاء هذا الواقع المضطرب، بادر خادم الحرمين الشريفين - انطلاقاً من قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (هود ١١٨)، وقوله سبحانه: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (المائدة ٤٨) - عام ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م - الذي شهد ثلاث مؤتمرات لدعم ثقافة الحوار وتعزيزها بين المسلمين وغيرهم - كان أولها في (مكة المكرمة)، وثانيها في (مدريد)، وثالثها في (نيويورك)، وقد حضرها جميعاً خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) وأكد فيها على أن المملكة تدعو العالم أجمع بثقافاته ودياناته المختلفة إلى التعايش والحوار العاقل والعادل، في مناخ تسوده الحكمة والموعظة والجدال بالتي هي أحسن؛ مشيراً إلى حاجة البشرية جمعاء إلى هذا الحوار والتفاهم والتعايش، الذي لم يُنزِّل الله تعالى أديانه ويبعث رسله إلا من أجل إقراره والعمل على تحقيقه.

وقد لقيت دعوته (يحفظه الله) آذاناً صاغية وقبولاً دولياً، وتبنّتها الأمم المتحدة ودعمتها، إلى أن أتت جهوده في هذا الشأن أكلها بتأسيس وافتتاح (مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي لحوار الأديان) في ١٢ محرم ١٤٣٤هـ، الموافق ٢٦ نوفمبر ٢٠١٢م - في العاصمة النمساوية (فيينا) كمنظمة دولية، تعنى بتعزيز ثقافة الحوار والتفاهم والتقارب والتسامح والتعايش بين أتباع الديانات والثقافات والحضارات المختلفة؛ لتحل محل ثقافة الصدام والمواجهة الناشئة عن الخوف والكراهية والعنف التي سادت العالم الغربي بخاصة ضد الإسلام ورسوله (ﷺ) وألصقت بهما - زوراً وبهتاناً - صفات العنف والإرهاب.

❑ دعوته (يحفظه الله) إلى إنشاء (مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز للحوار بين المذاهب):

كان خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) يراقب عن كثب ما يدور بين أنصار المذاهب الإسلامية من صراع، والتي ظهرت بجلاء في (مؤتمر الدوحة لحوار المذاهب الإسلامية) الذي عقد في الفترة من ٢٠ - ٢٢ يناير ٢٠٠٧م، حيث شهد المؤتمر شجاراً ساخناً بين علماء سنة وشيعة حول المد الشيعي الإيراني في سورية وفلسطين ... وغيرها من الدول الإسلامية. وبلغ الصراع ذروته بين أتباع المذهبين في الأحداث الدامية التي تمت في العراق ولبنان واليمن والبحرين وسورية، حيث كان الخلاف المذهبي بين الشيعة والسنة يقف خلف العديد من المعارك والأحداث الدامية التي شهدتها تلك الأقطار الإسلامية.

وإزاء تلك الأحداث الدامية التي كان ضحاياها هم أبناء المسلمين من أنصار المذهبين، أطلق خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) مبادرته الحكيمة الداعية إلى تأسيس مركز للحوار بين المذاهب الإسلامية، تكون (الرياض) عاصمة المملكة مقراً دائماً له؛ وذلك في افتتاح قمة (مؤتمر التضامن الإسلامي) التي دعا إليها خادم الحرمين الشريفين، وانعقدت بمكة المكرمة في ٢٦ - ٢٧ رمضان ١٤٣٣هـ، الموافق ٨ - ٩ أغسطس ٢٠١٢م - إيماناً منه بأنه لا سبيل للقضاء على النزاعات المذهبية - بما تخلفه من عداوة وبغضاء وكراهية بين المسلمين - سوى بالحوار الذي يستهدف صياغة أشمل للعيش المشترك ومنهجيات للتفاهم والتعاون بين مختلف مؤسساتهم ومرجعياتهم الدينية والروحية، وهي رؤية عميقة تنطلق من وعي ثقافي وحضاري في فهم أحداث التاريخ والتعمق في استيعاب أسباب الاختلاف والتعامل معها باعتبارها أحداث تاريخية لاستلهام الدروس والعبر، والبحث عن مساحات مشتركة تقرب ولا تفرق، وتمنع تكريس الطائفية البغيضة، وتعترف بالخلاف في الرأي دون الوصول إلى درجة الاختلاف، واتخاذه مبرراً للاقتتال المذهبي، وسفك دماء المسلمين على أيدي بعضهم البعض وتفكيك وحدة المجتمع وتمزيق نسيجه الوطني المتداخل.

ولا شك أن دعوة خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) التي طُرحت في وقت شهدت فيه الأمة انقساماً طائفياً ومذهبياً خطيراً، لا بين دولها وشعوبها فحسب، ولكن داخل الدولة الواحدة وبين أبناء الشعب الواحد، مهددةً النسيج الوطني لتلك الشعوب والدول؛ كانت السبيل الأمثل للقضاء على أعمال العنف الدموي التي تعاني منها الشعوب والأقطار الإسلامية، ولذلك لقيت الدعوة استحساناً من الدول الـ (٥٧) التي شاركت في المؤتمر، حيث أجمعت على أهميتها، وعلى حاجة الأمة الإسلامية إليها، خصوصاً بعد نجاح جهود خادم الحرمين الشريفين في إطلاق الحوار والتفاهم بين أتباع الأديان والثقافات المختلفة، والتي أسفرت عن تأسيس مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز لحوار الأديان الذي أشرنا إليه آنفاً.

وعلى الرغم من أن دعوة خادم الحرمين الشريفين لإقامة مركز لحوار المذاهب تمت منذ ما يقارب عامين، إلاّ أنها لم تتحقق حتى الآن بسبب سلوك إيران المعادي وتدخلها سياسياً ومذهبياً في العديد من بؤر الصراع المذهبي في الأقطار العربية التي أشرنا إليها آنفاً، الأمر الذي بدد الآمال في محاصرة الصراع المذهبي، إلاّ أن هذه الدعوة لابد وأن تنتصر لتوافقها مع الفطر السويّة والمشاعر الإنسانية والمقاصد الشرعية الصحيحة التي يدعو لها الإسلام، فضلاً عن حاجة المجتمعات العربية والإسلامية الماسة إليها لوقف نزيف الدماء المسلمة بأيدي مسلمين في دول مسلمة!

وقد لقيت جهود خادم الحرمين الشريفين في مجال التنمية الثقافية والحضارية على المستويين الداخلي والخارجي تقدير المراكز الثقافية والفكرية، الإقليمية منها والدولية، والتي كان آخرها اختياره (يحفظه الله) ليكون الشخصية الثقافية لعام (٢٠١٤م) من قبل القائمين على (جائزة الشيخ زايد للكتاب) بدولة الإمارات، تقديراً لإسهاماته الثقافية والفكرية والإنسانية والعلمية الكبرى، ولبصمته الفريدة في الواقع العربي والإسلامي والعالمي، عبر جهوده الحثيثة لنشر روح التسامح والتفاهم والتعاون بين أتباع الديانات والحضارات والثقافات، التي امتدت إشعاعاتها في ظل قيادته الحكيمة.

ونختم هذا المبحث من التقرير بكلمات مضيئة لخادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله)، تعكس قناعته الإيمانية ورؤيته الفكرية لدور الأمة العربية والإسلامية بين الأمم، وتفسر لنا حرصه الشديد وسعيه الحثيث لإنجاز ما تم إنجازه من مشاريع ثقافية وحضارية في الداخل والخارج، حيث

كادت أحدث وأكبر توسعة للحرمين الشريفين أن تكتمل على مدى التاريخ.

يقول (يحفظه الله): «نحن نريد لأمتنا أن تكون أمة حضارة لا أمة مدنيّة، ففي المدنيّة تطغى السلبيات على الإيجابيات، أما في الحضارة ، فتنفي الإيجابيات كل سلبية؛ لذلك فالأمة الحضارية هي دائماً أمة معطاءة للتراث الإنساني، لا أمة مبددة لهذا التراث .. ويجب أن نفطن إلى استبدال النخوة بالنفعية، واعتبار الشهامة والكرامة أموراً تدخل في باب الموازنة بين الأرباح والخسائر .. وقد وجدنا في العقيدة أفضل ما يصون تلك الفضائل وينفي سلبيات المجتمع، ويحافظ للأمة على رسالتها الحضارية، من خلال المحافظة على جوهرها الذي وصفه العزيز الحكيم حين قال: ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾(آل عمران: ١١٠)»

تنمية الحرمين الشريفين وإنجازاتها:

امتن الله تعالى على المملكة بنعم كثيرة، إلا أن النعمة الكبرى هي احتضان المملكة للحرمين الشريفين: بيت الله الحرام بمكة المكرمة، والمسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة، وتقديراً لتلك النعمة الكبرى، وتجديداً لشكر الله عليها، يحرص قادة المملكة على تطوير الحرمين الشريفين والمدينتين المقدستين لتيسر مناسك الحج والعمرة والزيارة على من يؤمهما من المسلمين بدءاً من عهد المؤسس الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه)، مروراً بعهود أبنائه الملوك: سعود وفيصل وخالد وفهد (يرحمهم الله)، وصولاً إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز (يحفظه الله)، الذي شهد عهده الزاهر أعظم وأكبر توسعة للحرمين الشريفين على مدى التاريخ، وذلك وفقاً للتوضيح التالي:

أولاً: توسعة المسجد الحرام:

شهدت مكة المكرمة بعامة، والمشاعر المقدسة والمسجد الحرام بخاصة، اهتماماً كبيراً من خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله)، ففي عهده الميمون تم تنفيذ العديد من المشاريع التنموية التي تيسر على حجاج بيت الله الحرام أداء مناسكهم في سهولة ويسر، وأمان من مخاطر الزحام بما يسفر عنه من تدافع الحجاج، حيث تم تنفيذ مشروع جسر الجمرات بمراحله واتجاهاته المتعددة، كما تم تنفيذ مشروع قطار المشاعر الذي يسَّر على الحجاج التنقل بين المشاعر أثناء موسم الحج، وقلل من كثافة الحجاج وزحامهم وتعرضهم للخطر؛ كما تم تنفيذ مشروع توسعة المسعى إلى ضعف مساحته، وتوسعة المسجد الحرام، التي رفعت طاقته الاستعابية إلى الضعف؛ كمايشتمل مشروع التوسعة على الساحات الخارجية للحرم، والتي تضم: دورات المياه والممرات، والأنفاق ... و غيرها من المرافق التي تسهل دخول وخروج المصلين والحجاج لبيت الله الحرام. هذا فضلاً عن تطوير منطقة الخدمات الخاصة بالحرم المكي، وهو ما أدى إلى توفير الراحة والطمأنينة لحجاج بيت الله الحرام في حج هذا العام، فضلاً عن مشروع توسعة المطاف لرفع طاقته الاستعابية، كما تم ـ بحمد الله ـ تهيئة المطاف المعلق بدوريه السفلي والعلوي، لتوفير الراحة واليسر لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة أثناء طوافهم.

ثانياً: توسعة المسجد النبوي:

حظي المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة على ما يستحقه من اهتمام خادم الحرمين الشريفين(يحفظه الله)، حيث أصدر أمره السامي

الكريم في ١٤٣٣/١١/١٨هـ بالبدء في تنفيذ التوسعة الشاملة الكبرى، والتي تعد أكبر توسعة له في التاريخ، حيث تصل مساحة المسجد النبوي بعد التوسعة إلى إجمالي مساحة المدينة المنورة قديماً؛ وقد وجّه (رعاه الله) بسرعة التنفيذ والإنجاز، وأن يكون العمل على مرحلة واحدة مستمرة دائمة وفاعلة، وذلك ليكون الإنجاز مميزاً وبارزاً ويحقق الهدف منه، راحةً للزوار وتيسيراً وطمأنينة لهم. وتبلغ مسطحات البناء الإجمالية للتوسعة الحالية، حوالي مليون ومئة ألف متر مربع، وتشتمل التوسعة على: المساحة الجديدة المزودة ببوابة رئيسة ومنارتين رئيستين، وأربع منارات جانبية على أركان التوسعة والساحات، بطاقة استيعابية تتسع لمليون وستمئة ألف مصل، مما يوفر أماكن كثيرة للصلاة بالأدوار المختلفة، مما يجعل التوسعة الجديدة متوافقة مع الزيادة المطردة لأعداد الحجاج والمعتمرين والزائرين، دون التخوُّف من مشاكل الزحام بما يترتب عليها من مخاطر على رواد المسجد النبوي وزواره في أي وقت من العام، وخصوصاً في موسم الحج الذي يشهد الكثافة الأكبر على مدى العام.

خاتمة

بعد أن استعرضنا هذا الكم الوافر من بعض إنجازات خادم الحرمين الشريفين التي تحققت خلال السنوات التسع الماضية من عهده الزاهر، والتي نقلت المملكة نقلة نوعية مميزة شهد لها القاصي والداني، يتعين علينا القول إننا أمام قائد عظيم، بكل ما تستحضره كلمة العظمة إلى الذهن من معاني:

فهو عظيم في حبه لشعبه وتعلقه به وحرصه على أن يوفر له كل متطلبات الطمأنينة والاستقرار والسعادة، وهو ما يلخصه (يحفظه الله) بقوله: «ستظل محبة أبناء هذا الشعب تملك عليّ مشاعري، وتملأ وجداني، وتشغل تفكيري، وتحفزني إلى خدمة ديننا الحنيف، مستظلاً وإياكم بهدي الله ورعايته».

عظيم في تواضعه وبساطته مع شعبه، وفخره بانتسابه له، وهو ما عبر عنه بقوله (يحفظه الله) في إحدى المناسبات: «إنني سأظل ابناً للكبير، وأخاً وأباً للصغير منهم»؛ لم يزده منصبه ومكانته إلا فخراً بمواطنته واعتزازاً بمشاركته لشعبه في الهدف والمصير، وعن ذلك يقول (أيده الله): «إنني واحد منكم، أفخر بمواطنتي، وأعتز بمشاركتي لكم، فما أنا إلا مواطن قبل كل شيء، فكلنا شركاء في الوطن والمصير، وعلى الشريك أن يعطي الشراكة حقها، وذلك يكمن في الكلمة الصادقة والعمل المخلص»؛ ولم تزده السنوات التسع الماضية من حكمه إلا إخلاصا لشعبه، ووفاءً لدينه، وصراحة في قوله، ووضوحا في مقصده، وهو ما يتجسد في قوله (يحفظه الله): «يمين الله بيني وبينكم أيها الإخوة أن كل كلمة أقولها أو قلتها أو أجلتها إلى حين تكون مفيدة، ما أخذتها من منصبي الرسمي، ولا من قاموس سياسي يتلاعب بالألفاظ، ولكنه الإخلاص والوفاء لديني، ولهذه الأمة، التي أنا فرد من أفرادها، أضع كل إمكاناتي الخاصة والعامة في خدمة الإسلام والمسلمين».

عظيم بإنسانيته التي تنطلق من قناعته التي لخصها في قوله (يحفظه الله): «المحبة وحدها هي القادرة على طمس الفوارق بين البشر، وليس هناك ما هو أفضل من تحقيق وحدة الإنسانية بفعل الخير. إن وسيلتنا الوحيدة ليذكرنا التاريخ بالخير، هي أن نصنع الخير دون انتظار لمصلحة أو منفعة»؛ ولم تقتصر إنسانيته وخيريته على أبناء شعبه، بل امتدت إلى المأزومين من بني البشر في كل مكان - أفراداً وجماعات - وحسبه (أيده الله) دعوته لمن علم أن الله قد ابتلاه بتوأم سيامي ملتصق، لإجراء عملية فصله داخل المملكة على نفقته الخاصة، ناهيك عما تقدمه المملكة للشعوب المنكوبة من مساعدات عينية ومالية لتتجاوز نكباتها.

عظيم بجرأته في الحق، ومبادرته إلى حسم الأمور قبل تفاقمها، وسرعته في تنفيذ ما يراه الأصلح لوطنه وشعبه، وهذا ما أعلنه بوضوح وشفافية بعد توليه الحكم بقوله: «إن الدولة ماضية بعون الله في نهجها الإصلاحي المدروس المتدرج، ولن تسمح لأحد بأن يقف في وجه الإصلاح، سواء بالدعوة إلى الجمود والركود، أو الدعوة إلى القفز في الظلام والمغامرة الطائشة، وأن الدولة تدعو كل المواطنين الصالحين إلى أن يعملوا معها يداً بيد وفي كل ميدان لتحقيق الإصلاح المنشود؛ إلا أن الدولة لن تفتح المجال أمام من يريد - بحجة الإصلاح - أن يهدد وحدة الوطن أو يعكر السلام بين أبنائه».

عظيم بما استطاع أن يحققه لشعبه من إنجازات كبيرة في فترة وجيزة من عمر الزمن، وهو المعيار الذي اعتمده (مايكل هارت) لعظمة الرجال الذين تخيرهم ليكونوا موضوع كتابه المميز: (الخالدون مئة، أعظمهم محمد) (ﷺ).

أفلا يحق بعد ذلك كله للشعب السعودي، الذي عُرف بوفائه وولائه وحبه لقادته وتعلقه بهم، أن يحتفل بذكرى بيعة قائدهم المحبوب ووالدهم الحاني خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يحفظه الله)، كلما هلت مناسبتها وحل موعدها في السادس والعشرين من شهر جمادى الآخرة من كل عام؟!